



مجلة التجارة والتمويل

[/https://caf.journals.ekb.eg](https://caf.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر ٢٠٢١

دور التمويل الخارجي في تحقيق التنمية المستدامة في
الاقتصاد المصري

**The role of external financing in
achieving sustainable development in the
Egyptian economy**

د/ فاطمة عبدالله محمد عطية

أستاذ مساعد

قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة – جامعة طنطا

المص

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر عناصر التمويل الخارجي على التنمية المستدامة المستدامة في مصر، باستخدام نموذج متجه الاثحاد الذاتي الهيكلي (Structural SVAR (Structural Vector auto regression models) من خلال دراسة بيانات سنوية على الاقتصاد المصري لفترة تقديرات تمتد من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٩م، إذ تسمح هذه المنهجية باختبار باختيار فرضية ان هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع التنمية المستدامة، ويتم قياسها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، (باعتبار أنه أحد المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة) ومصادر التمويل الخارجي التي تمثل المتغيرات المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الاستثمار الاجنبي، القروض الخارجية، المساعدات الإنمائية، تحويلات العاملين من خارج)، وذلك بالاعتماد على عدة اساليب قياسية باستخدام استخدام اختبار استقرار لسلاسل الزمنية للمتغيرات الضمنية في النموذج وتحديد فترة الإبطاء المثلى والتأكد من استقرار النموذج. واستخدام السببية ((Causality Test بطريقة بطريقة (Granger) للتأكد من موجود العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، تحليل دالة استجابة النبضات (لصدمات) وهي من التطبيقات المهمة لنماذج var والتعرف من خلالها على تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضاً أيضاً تقدير مكونات التباين Variance Decompositions بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية لصدمات المفسرة للمتغيرات في مصر وترتيبها وفق تأثير كل منها على المتغير التابع، التابع، و لتوضيح الأهمية النسبية التي تحتلها كل متغير من هذه المتغيرات في تفسير بعضها بعضها البعض، وأوضحت النتائج ان العلاقة السببية في اتجاه واحد من مصادر التمويل الخارجي الخارجي الى التنمية المستدامة وليس العكس، وجود علاقة تتجه للعكسية بين كل من القروض القروض الخارجية وتحويلات العاملين من خارج والمساعدات الإنمائية والتنمية المستدامة، المستدامة، وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة

الكلمات الدالة: التمويل الخارجي -التنمية المستدامة-الاستثمار الأجنبي-القروض

الخارجية -المساعدات الإنمائية

Abstract:

The research aims to measure and analyze the impact of external finance with its multiple sources on sustainable development in Egypt, using the SVAR (Structural Vector auto regression models) model by studying annual data on the Egyptian economy for an assessment period extending from 1980 to 2019, as this methodology allows By testing the hypothesis that there is a long-term causal relationship between the dependent variable sustainable development and it is measured by the average per capita real gross domestic product, (as one of the economic indicators to measure sustainable development) and the sources of external financing that represent the independent variables represented in (foreign investment, external loans, development aid, Transfers of workers from abroad), based on several standard methods using the time-series stability test for the variables included in the model, determining the optimal slowdown period and ensuring the stability of the model. , analysis of the impulse response function (shocks), which is one of the important applications of var and . models Through it, identifying the impact of any shock in the independent variables on the dependent variable, as well as estimating the components of Variance Decompositions, in order to determine the relative importance of the shocks that explain the variables in Egypt and arrange them according to the effect of each of them on the dependent variable, and to clarify the relative importance that each of these variables occupies in Interpretation of each other, and the results were that the causal relationship is in one direction from one source of external financing to sustainable development and not the other way around, and there is an inverse relationship between external loans, remittances of workers from abroad, development aid and sustainable development, and there is a direct relationship between foreign investment and sustainable development.

Keywords: external financing - sustainable development - foreign investment - external loans - development aid

1- المقدمة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق معدلات التنمية في الموارد المتاحة وتوفير الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة من هذه الموارد. ويُضامًا تدعم القضاء على الفقر، وتسعى للوصول للأهداف المجتمعية والتنمية المرغوبة.

وتعتبر التنمية المستدامة قضية مهمة على الساحة الاقتصادية، ويعتبر لطريق الامثل للوصول اليها الاستثمار الامثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة مع ضرورة تكلف جميع الهيئات والأجهزة القائمة في المجتمع الحكومية والاهلية، باعتبارها هدفًا قوميًا يسعى لجميع لتحقيقه.

وتسعى الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لطلاقًا من أدراكها لأهميتها ودورها ودورها في تحسين الوضع المعيشي للمجتمع، وأصبح الاهتمام الدائم بحدوث زيادة مستمرة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، لطلاق من مفهوم التنمية المستدامة، المستدامة، والتي يعد المؤشر الحقيقي على رخائها ولا ننسى أثره على مستوى دخل الفرد أيضًا، الفرد أيضًا، إلا ان الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلية تعوق من لسير لتحسين العمليات العمليات الانتاجية إلى جلب شيوخ نمط الاستهلاك الترفي، وبالتالي تعجز الدولة عن خلق نموذج للتراكم لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن، وينشأ تسرب جزء إلى الخارج واستنزاف حصيلة حصيلة النقد الأجنبي، مما يستدعي اللجوء للتمويل الخارجي بشروطه لصعبة، حيث يعد أحد أحد الحلول التي تلجأ إليها الدول لتمويل مشاريعها وخططها التنموية، عندما لا تكفي مدخراتها مدخراتها المحلية لذلك، وبالنظر لحالة بعض الدول العربية مثل (الأردن، تونس، لبنان، مصر، مصر، والمغرب)، يُلاحظ تزايداً في مديونيتها من الثمانينيات وحتى اليوم، الأمر التي ترتب عليه ترتب عليه العديد من الآثار على اقتصاديات تلك الدول. وعلى وجه الخصوص يتم رصد قصص القصص المدخرات المحلية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار وخفض القوة الشرائية في الاقتصاد الاقتصاد المصري بوجه الخصوص، حيث كلفت نسبة التضخم في الثمانينات تتراوح بين ٢.١% ٢.١% وبتزايد بسيط وصل إلى ٤.٨% في بداية التسعينات، وفي بداية عام ٢٠٠٠ وصلت

وصلت هذه النسبة مع الاحداث السياسية والاقتصادية الـ ٧.٨% وظل التزايد المستمر الى ان الى ان وصلت هذه النسبة الى ١٢.٧% في عام ٢٠١٩م، وسرعان ما تزايدت هذه النسبة ليصل معدل التضخم الى ١٣.١% مع بداية عام ٢٠٢٠م، مما كان له أثر كبير على انخفاض انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وما له من تأثير مماثل على المدخرات المحلية والقدرة على على تكوين التراكم الرأسمالي، وبالتالي فـص الاستثمارات المحلية ولذلك كان لابد من اللجوء الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية لدعم ومساندة عملية التطوير لشمل والتنمية المستدامة. المستدامة. ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية ويشكل الاستثمار العضو الأساسي فيه، ويعتمد على المدخرات المحلية بمساندة المدخرات الخارجية وتشمل المدخرات المدخرات الخارجية (الاستثمارات الأجنبية، القروض، المساعدات الانمائية الرسمية، تحويلات العاملين في الخارج) والتي يحدث من خلالها تراكم رأسمالي، ومن هنا لطلقت الدراسة بشكل مخص لهذه المدخرات الخارجية عبر استعراض جلب نظري يستعرض مفهوم مفهوم التنمية المستدامة، التمويل الخارجي وصادره المتنوعة، وتوضيح مكونات التمويل الخارجي واتجاه العلاقات مع التنمية المستدامة بناء على معطيات وبيانات الدراسة والجلب والجلب التطبيقي: يشمل مصادر التمويل الخارجي وتأثيرها على التنمية المستدامة باستعمال باستعمال نموذج VAR عبر خطوات أساسية تضمن اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات العضمنة في النموذج، وتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحديد معنوية المتغيرات المتغيرات بالنسبة إلى كل معادلة في النموذج وتحديد فترة الإبطاء المثلى. والتأكد من استقرار استقرار النموذج، واستخدام اختبار السببية (Causality Test) بطريقة (Granger) للتأكد من وجود العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (المساعدات الانمائية، الانمائية، القروض الخارجية، الاستثمار الأجنبي) وتحليل دالة استجابة النبضات (لصدمة لصدمة) وهي من التطبيقات المهمة لنماذج var والتعرف من خلالها على تأثير أي صدمة صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتقدير مكونات التباين Variance Decompositions بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية لصدمة المفسرة للمتغيرات في

جهورية مصر العربية بناء على البيانات الواردة في البنك الدولي وترتيبها وفق تأثير كلٍ منها.

١-١- مشكلة الدراسة:

تعاني الدول النامية من تدني معدلات الادخار المحلية، نتيجة انخفاض معدلات الدخل الفردية، ومحدودية المصادر الرأس مالية، والفقر العام، في ظل تزايد العجز في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات. ومن هنا تبرز أهمية التمويل الخارجي للدول النامية (ومن ضمنها مصر) في تغلبها على محدودية مواردها المحلية، وبالتالي تغلبها على الحلقة المفرغة للفقر من خلال تحقيق المعدلات المرغوبة من التنمية لشاملة المستمرة. حيث يعد التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية واحدة من المتغيرات ذات لصلة الوثيقة بتطور مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم النشاط الاقصادي. ونظرا من الأهمية الهوى للمصادر التمويل الخارجية، فقد تزايد الاهتمام بالوصول على المزيد من هذه المصادر، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وهناك علاقة وثيقة واكيدة بين التنمية المستدامة والأموال اللازمة لتحقيقها وتنفيذ جميع أهدافها المختلفة، التي يعتبر تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أول وأهم هذه الأهداف التي تصوب لها خطة التنمية المستدامة المتكاملة الأبعاد، والهدف من التمويل هو توفير الأموال اللازمة لقطاعات الاقصادية المختلفة في البلاد، وذلك للقيام بالاستثمارات وتحقيق التنمية للوصول إلى مستوى الرفاهية المطلوب.

ويقصد بالتمويل: توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في تلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس لسلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المنلبد (الحسيني - ١٩٩٩)، ولم يقصر التمويل على الوصول على المبالغ على المبالغ المالية فهب لكنه تعداها إلى جلب المعدات والخبرات من أجل تثبيت واستثمار

واستثمار المبالغ المالية بصورة أحسن لتحقيق مردودا أعلى، واستفادة أفضل. (بيوس، وآخرون - وآخرون - ١٩٨٥)

وفي ظل فجوات الادخار التي تلازم الاقتصاد للصوي منذ الثمانينات كان اللجوء والحاجة المستمرة لتمويل خارجي يسهم في خلق تراكم رأسمالي يدفع عجلة النمو الاقصادي، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في معرفة دور التمويل الخارجي بمصادره المختلفة على التنمية المستدامة في الاقتصاد للصوي. وذلك من خلال معرفة وتحديد العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي المتمثلة في (الاستثمار الأجنبي والمساعدات والقروض الخارجية، تحويلات العاملين) وتحقيق التنمية المستدامة المتمثلة في زيادة نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

١-٢- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لطلاقا من حاجة الدول وسعيها نحو اسقطاب مصادر التمويل المختلفة، والتي يخلق تراكم رأسمالي يساعد في تحقيق خطة التنمية المستدامة، بالإضافة للاهتمام العالمي المتزايد باسقطاب الاستثمار الأجنبي وتقليل الاعتماد على المديونية والمساعدات الائتمانية الرسمية، وتحويلات العاملين في علاج فجوة وشح الموارد المحلية، ومن هنا تكون أهمية هذا البحث إلى دراسة الآلية التي يؤثر بها مصادر التمويل لخارجي المختلفة، وتجاه العلاقة وتأثيره على التنمية المستدامة، وأي من هذه المصادر له تأثير إيجابي، وبالتالي يكون الاتجاه نحو تنمية هذا المصدر دون غيره من مصادر التمويل لخارجي الأخرى التي يكون لها تأثير سلبي ويكون لها أعباء أكثر من منافعها، وبذلك يمكن للدولة التوجيه لصحيح لمصادر التمويل لخارجي نحو النشاط الإنتاجي، وبذلك تتجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق لخطة الموضوعية.

١-٣- هدف الدراسة:

وفي ضوء تناول كفاءة مصادر التمويل الخارجي وفقا للعديد من الدراسات، فإنه من الأهمية دراسة تأثير لسياسات الاقتصادية بالإضافة للعوامل الأخرى على كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض والتحويلات على تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتوقف كفاءة تأثير مصادر التمويل الأجنبي الخارجي على جودة لسياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات، كذلك فإن الكفاءة النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل الخارجي تعتمد على الاستبدال أو التكاملية بين مصادر التمويل المختلفة، ويمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

١- تحديد مصادر التمويل الخارجي الأكثر فعالية في تمويل وتحقيق خطة التنمية، وما هي توليفة هذه المصادر الأكثر أمثلية لدعم وتحقيق التنمية المستدامة التي تحتاج الى توفر مصادر التمويل بصفة دائمة بشرط أن تكون المنافع أكبر من الاعباء.

٢- تهدف الدراسة الى تحديد شكل العلاقة بين مكونات التمويل الخارجي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث استهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر التمويل الخارجي بتعدد مصادره على التنمية المستدامة، باستخدام بيانات متغيرات محل الدراسة (الاستثمار الاجنبي، القروض الخارجية، المساعدات الإنمائية، تحويلات العاملين بالخارج)

١-٤- فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من مدى صحة الفرضية التالية: توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين التنمية المستدامة ومصادر التمويل الخارجي المتمثلة في (الاستثمار الاجنبي، القروض الخارجية، المساعدات الإنمائية، تحويلات العاملين). ويمكن عرض هذه الفرضية بصورة أكثر قصيلا على النحو التالي:

١- هل يتأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، (معبّر عن تحقيق هدف هدف التنمية المستدامة باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة)

- خلال فترة الدراسة - في صور بشكل متمثل لمصادر التمويل لخارجي المختلفة؟ ويتم
ويتم التحقق من فروض الدراسة من خلال عدة تساؤلات:
- ٢- هل للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير معنوي موجب ودور فعال في تحقيق التنمية
المستدامة في الاقتصاد المصري؟
- ٣- هل تؤثر القروض الخارجية باتجاه سلبي على تحقيق التنمية المستدامة؟
- ٤- هل يخفف تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية باختلاف أوجه الاستخدام لهذه المساعدات
على خطوات تحقيق التنمية؟
- ٥- هل تحويلات العاملين بالخارج لها تأثير معنوي موجب في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ٥-١- حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: يهتم البحث بدراسة الاقتصاد المصري.

-الحدود الزمنية: تمتد فترة التحليل من العام ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠١٩.

٦-١- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على مزيج من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليل الكمي
القياسي، ووفقاً لذلك سوف يتم تقسيم الدراسة إلى قسمين، يخص القسم الأول بالإطار النظري من
النظري من خلال دراسة تحليلية عن عرض للدراسات التطبيقية السابقة، وبين مصادر التمويل
التمويل لخارجي، والاهمية النسبية لكل مصدر من واقع الاقتصاد المصري. ويوضح القسم الثاني
القسم الثاني الدراسة القياسية عن مصادر التمويل لخارجي وتأثيرها على التنمية باستعمال
نموذج متجه الأحداد الذاتي الهيكلي (SVAR (Structural Vector auto regression
(models))، وسوف يتم الاعتماد في تقدير النموذج على خطوات أساسية تتمثل فيما يلي:

١. اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات العضمنة في النموذج.

٢. تقدير نموذج متجه الاحدار الذاتي لتحديد معنوية المتغيرات بالنسبة إلى كل معادلة في النموذج.

٣. تحديد فترة الإبطاء المثلى والتأكد من استقرار النموذج.

٤. استخدام اختبار لسببية ((Causality Test بطريقة ((Granger للتأكد من مدى وجود العلاقة لسببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (صوب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، المساعدات الانمائية، القروض لخارجية، الاستثمار الأجنبي).

٥. تحليل دالة استجابة النضات (الصدمة) وهي من التطبيقات المهمة لنماذج var والتعرف من خلالها على تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٦. تقدير مكونات التباين Variance Decompositions بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية لصدمة المفسرة للمتغيرات في جمهورية مصر العربية وترتيبها وفق تأثير كل منها.

٢- الإطار النظري

٢-١- الدراسات التطبيقية لسابقة:

١- دراسة (Jurgen Kaiser & Alain Lambert, 1995) وهي من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع مقلضة الديون من أجل التنمية المستدامة، وممارسات تحويل الديون الاستثمارات. وهدت تلك الدراسة إلى أن مقلضة الديون مقابل التنمية هي أكثر من مجرد عملية مالية، فهي عملية تضمن استخدام ناتج عملية التحويل بشكل يكون أكثر تعقيدا من العملية المالية نفسها. وعادة ما تتم تلك العملية في الدول التي يرتفع بها معدل التضخم ويضعف بها النظام المصرفي كما في الدول النامية بشكل عام.

٢- دراسة ((Yanrui,2000 بعنوان: "محاولة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقصادي في لصين خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٣" هفت الدراسة إلى قياس أثر الاس.تثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقصادي في لصين، على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد محددات النمو الاقصادي وصدر للتكنولوجيا الحديثة والبحث والتطوير، وقد استخدمت الدراسة دالة ك.وب دوغلاس لفحص العلاقة بين المتغيرات التالية: العمل، الاس.تثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، وتوصلت هذه الدراسة أن التطور الذي تحقق في لصين كان نتيجة للتكنولوجيا الحديثة وكفاءة استخدام رأس المال ومعدلات الإنتاج والبنية التحتية المتطورة.

٣- دراسة ((Tebaul&Maustier,2001 بعنوان: "Economic Development in the Third World" وهفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقصادي في دول جنوب البحر المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٦م. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية تؤثر على النمو الاقصادي بطريقة غير مباشرة، وذلك تبعا للمجالات التي توجه إليها سواء نحو نمو المدخرات أو زيادة الاس.تثمارات، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير المساعدات المساعدات يعتمد على مدى استمرار تنفق هذه المساعدات إلى الدول المستقبلية لها، بالإضافة إلى لظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها تلك الدول.

٤- دراسة ((Pedro Alba, Al-Shawarby & Farrukh Iqbal, ECES)، ٢٠٠٤، وقلبت هذه الدراسة بتقييم استدامة الدين العام في صر في ضوء التطورات المالية في في السنوات الأخيرة حتى قبل عام ٢٠٠٤. وقام الباحثون بإجراء محاكاة لمسار الدين - الناتج (debt-output trajectory)، وذلك استنادا إلى افتراضات مختلفة في المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، ارتفاع معدل الدين للناتج في صر مقارنة بعينة من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، المنخفض، وأن هذا الدين يرجع أساسا إلى اعتبارات هيكلية وليت دورية. وأشارت نتائج

نتائج المحاكاة إلى أهمية إجراء تعديل مالي للحد من زيادة الدين وتعزيز القدرة على الاستدامة المالية.

٥- دراسة (Dobronogov A., Iqbal F.-2005) بعنوان "النمو الاقصادي في مصر: القيود والمحددات خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣"، توصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاستهلاك الحكومي والائتمان الحكومي سلبي على النمو الاقصادي في مصر، بينما أثر الائتمان لقطاع لخاص ومعدل نمو القوة العاملة إيجابي.

٦- دراسة (Ahmed K- 2006) بعنوان "النمو الاقصادي قبل وبعد الإصلاح في مصر خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٢"، توصلت هذه الدراسة إلى أن تزايد تراكم رأس المال والإنتاجية أدى إلى حدوث النمو الاقصادي في الفترة التالية لحرب ١٩٧٣، لكن لنخس معدل النمو الاقصادي خلال الثمانينات وذلك بسبب تبلطو النمو في رأس المال والإنتاجية.

٧- دراسة (Enders K-2007) بعنوان "البث عن القيود المعوقة للنمو في مصر"، ووضحت الدراسة أن قيود النمو هي: الفساد، وضعف مهارات العمل، وضعف خدمات الوسطة المالية، وضعف معدل الادخار، وارتفاع معدل التضخم، والعجز المالي الكبير، والدين الخارجي، والمغالاة في لضرب، وضعف رأس المال البشري، كذلك تضفت الدراسة إصلاحات سنة ٢٠٠٤ للتطو من القيود وتحقيق التنمية، لكنها لم تحقق النجاح المطلوب لصعوبة المعوقات لسابقة.

٨- دراسة (الخائي، ٢٠٠٨) بعنوان: "أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقصادية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥" وهفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقصادية في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، بذاء عالى الفكورة القائلية: إن الدول الفقيرة يجب أن أن تعتمد على المساعدات الخارجية كمصدر لسد العجز لاصل في الموارد المحلية. وبينت هذه الدراسة أن هناك أشكالاً عدة لمصادر التمويل الخارجية، مثل: الاسثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية،

الخارجية، والم..نح واله..بات .وم..ن خ..لال اس..تخدام الأس..اليب القياسية والإحصائية المختلفة لتحليل البيانات المتعلقة ب..الأردن خلال تلك الفترة تبين أن تتفق رأس المال الأجنبي له أثر مباشر وإيجابي على التنمية الاقتصادية الاقتصادية في الأردن، كما أن للسياسات المالية والنقدية والتجارية الأثر الأكبر في تعدي..ل دور تلك التدفقات الخارجية في إحداث التطورات التطورات والتغيرات الإيجابية في الاقتصاد الأردني.

٩- دراسة ((**2009, El-Mahdy, Adel & Torayeh, Neveen**) قلمت هذه الدراسة بتحليل ودراسة بيانات الدين العام في مصر في الفترة ١٩٨١-٢٠٠٦ باستخدام نموذج التكامل المشترك، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الدين العام في مصر بشقيه المحلي والخارجي له تأثير سلبي قوي على النمو. كما تم دراسة مدى استدامة الديون ونتج عن ذلك أن مسار الديون المتبع في مصر كان مستدامة خلال فترة الدراسة، بمعنى أنه لم يؤدي إلى تدهور في معدلات النمو الاقصادي، ولكي تظل الديون الخارجية مستدامة في المستقبل، يلزم إجراء إصلاحات مالية كبيرة واعتماد سياسات للحفاظ على معدلات نمو متزايدة.

١٠- دراسة (٢٠١٠)، **Abu Taleb and Hamad**، اهتت هذه الدراسة بفص سياسة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٨ ومقارنتها بالوضع الأمثل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الدين الخارجي المصري كان أكبر من المستوى الأمثل قبل عام ١٩٩٧، وبعد ١٩٩٧ كان الدين الخارجي أقل من المستوى الأمثل.

١١- دراسة **(Hammam. R,2010)** بعنوان "محددات النمو الاقصادي في مصر خلال خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧" توصلت هذه الدراسة إلى أن أثر العوامل التالية ليجابي على على النمو الاقصادي وهي: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في البنية التحتية، والانفاق الاستهلاكي المعيشي، وصادرات،

ولضرب على التجارة الخارجية، بينما يؤثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي سلبياً على
على النمو.

١٢- (Catherine P. , Helene P. and Luca R., 2011) بعنوان "الدين العام
والنمو" هـ..فت هذه الدراسة إلى تقـ..يم الأثر غـ..ير لخطـ..بي للـ..ديون
الخارجية على النمو باستخدام البيانات التاريخية لـ.. ٩٣ دولة ناميةـ..ة
panel date ، توصلت هذه الدراسة إلى أن متوسط المديونية ذات أثر سلبي بنسبة
تتراوح بين ٣٥ إلى ٤٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الأثر لحي يقدر بنحوضف
هذه القيمة.

١٣- دراسة (نجا، ٢٠١٢) بعنوان "محددات النمو الاقصادي في مصر خلال الفترة ١٩٧٠-
٢٠٠٩" توصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات التي تؤثر إيجابياً في النمو الاقصادي هي:
عدد العاملين، ورأس المال المحلي، والانفتاح التجاري، والتطور المالي، بينما الانفاق
الاستهلاكي الخاص كان له أثر سلبي على النمو.

١٤- دراسة (Osuji Casmir and Ozurumba Benedict, 2013) واستخدمت
هذه الدراسةـ..ة نموذج Vector Error Correction Model (VECM) للفترة
(١٩٦٩-٢٠١٢)، لقياس أثر الدين لخارجي على النمو الاقصادي في دولة نيجريا وهت
إلى أن ديون نلى لندن لها تأثيراً معنوية سالبة على النمو الاقصادي، أما ديون نلى
باريس فكان لها تأثير معنوي وموجب على النمو الاقصادي في هذه الدولة.

١٥- دراسة (Mazen Hasan Basha, et al, 2016) واعتمدت هذه الدراسةـ..ة
على نموذج متجه الاحدار الذاتي Vector Autoregressive Model اعتماداً على
بيانات سنوية للفترة (١٩٩٦-٢٠١١)، لقياس تأثير كل من القروض الخارجية
والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقصادي للأردن، وهت إلى أن القروض
الخارجية لها تأثير معنوي سلب، وفسرت الدراسة تلك لاستخدام هذه القروض في المشاريع
المشاريع غير الإنتاجية وللأغراض الاستهلاكية غير الإنتاجية. أما متغير الاستثمار

الأجنبي المباشر فكان غير معنوي رغم وجود إشارة موجبة، وتم تفسير ذلك بأن هذا الاستثمار يتجه وبشكل دائم لخدمة المستثمرين الأجلب، ويؤي إلى انخفاض قيم الادخار الادخار والاستثمار المحليين.

١٦- وذهبت دراسة (٢٠١٦، Paul Appiah-konadu, et al) لقياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقصادي في دولة غانا، باستخدام نموذج التكامل المتناظر ونموذج صحيح لخطأ (VECM) واعتمدت على بيانات سنوية للفترة (١٩٧٢-٢٠١٢)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين (المساعدات الخارجية و النمو الاقصادي) وتم تأكيد هذه النتيجة عن طريق نموذج صحيح لخطأ، إلا أن المساعدات الخارجية تؤثر بشكل سلبي (ومعنوي لخصائيا) على النمو الاقصادي ، وأوصت الدراسة بضرورة توجيه هذه المساعدات إلى تكوين رأس المال لتحقيق أهداف إيجابية لهذه المساعدات.

١٧- استخدمت دراسة (٢٠١٦، Muhammad Luqman & MirajulHaq) نموذج "الأحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" Autoregressive Distributed lags Model" (ARDL) "بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (١٩٧٢-٢٠١١)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقصادي في دولة باكستان، وتوصلت إلى أن كل من أن كل من تحويلات العاملين بالخارج، والتكوين الرأسمالي الثابت، والانفتاح التجاري ونسبة ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية للتعبير عن رأس المال البشري)، له تأثير معنوي موجب موجب على النمو الاقصادي في باكستان، وأن تطوير القطاع المالي يزيد من تنفق تحويلات تحويلات العاملين بالخارج وبالتالي تزيد من مساهمته في النمو الاقصادي.

١٨- كما توصلت دراسة (٢٠١٦، Kapingura Mingiri et al) إلى فس نتائج الدراسة لسابقة وباستخدام فس النموذج، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩) لحوالي ١٥ دولة أفريقية منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، حيث هبت إلى أن التدفقات المالية الخارجية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين بالخارج، والتدفقات المصرفية عبر الحدود

١٩- أما دراسة (SultanuzzamanMd Reza, et al, ٢٠١٨) فاستخدمت نموذج التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، لقياس وزن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقصادي في دولة بنجلايش، واعتمدت على بيانات سنوية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقصادي مثل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، والواردات وصادرات لسلعية والخدمات، ومعدل الضخم، وسعر صرف الرسمي. وهدت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (معدل النمو الاقصادي)، وعدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر جاء تأثيره معنوي وموجب على النمو الاقصادي في الأجلين القصير وطويل.

من عرض الدراسات السابقة يضح ما يلي

اهقت الدراسات السابقة بدراسة طبيعة العلاقة ومحددات النمو الاقصادي وكذلك ادرجت اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو وان تنفق رأس المال الأجنبي له أثر مباشر وإيجابي على التنمية الاقتصادية، حيث استنتجت الدراسات التطبيقية السابقة التي استخدمت نماذج تعتمد على أدوات تحليل لسلاسل الزمنية، وتعاني هذه النماذج من مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصص لسلاسل الزمنية واستقرارها، كما إنها تشتت حجم العينة للوصول على تقديرات دقيقة، بالإضافة إلى تركيزها على قياس أثر أحد مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقصادي في كل دولة على حده، وتجاهت الدور المحتمل للمصادر الأخرى مجتمعة.

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية التي استخدمت نماذج Panel Data، فبالرغم من أنها تفادت أوجه الصور التي تظهر عند استخدام نماذج لسلاسل الزمنية (حيث تتمتع نماذج نماذج Panel Data بأنها تعطي نتائج أفضل للتقدير، بالإضافة إلى أنها تعطي درجات حرية حرية أعلى، وتقل الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المفسرة، كما كما تأخذ في الاعتبار وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة بين دول العينة). إلا إنه

إنه يؤخذ على هذه الدراسات أن بعضها قد ركز على قياس أثر مصادر التمويل الخارجي الخارجي على النمو الاقصادي في جسد الدول، ولم تأخذ في اعتبارها هذه المصادر مجتمعة مثل مجتمعة مثل دراسة (Pradhan Gyan et al، ٢٠٠٨)، أما باقي الدراسات فبالرغم من تركيزها على قياس أثر مصادر التمويل الخارجي مجتمعة، إلا أنها لم تقم بمقارنة أثر هذه المصادر على النمو الاقصادي في مجموعات دولية مختلفة، ولم تشمل صور بالتحليل الكاف. و لم الكاف. و لم توضح هذه الدراسات طبيعة العلاقة وشكلها واتجاه التأثير بين مصادر التمويل التمويل الخارجي مع تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يحاول تحقيقه في هذا البحث.

٢-٢ مصادر التمويل الخارجي والاهمية النسبية من واقع الاقصاد للصوي:

في محاولة للتغلب على الاختلالات الهيكلية للاقصاد للصوي، جاءت "استراتيجية التنمية المستدامة، مصر ٢٠٣٠" وقت ترجمتها من خلال وثيقة "الخطة متوسطة المدى ٢٠١٨/١٩ - ٢٠٢١/٢٢. وكان من اهم اهداف التي وردت في هذه الخطة تحقيق معدل نمو مرتفع للنتائج المحلي الإجمالي يبدأ من ٥,٨ % في العام الأول من الخطة (٢٠١٨/٢٠١٩) ليصل إلى ٨% في عامها الأخير (٢٠٢١/٢٠٢٠)، والعمل على رفع معدل الادخار من نحو ١١% عام ٢٠١٨/١٩ إلى ما يقرب من ٢٣% في نهاية الخطة. زيادة معدل الاستثمار من نحو ١٦,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ١٧,٩% في العام الأول من الخطة ثم إلى نحو ٢٥ % في عامها الأخير، اعطاء اهمية قصوى لزيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٧ / ١٨ إلى ١١ مليار دولار في العام الأول من الخطة لتتصاعد تدريجياً إلى نحو ٢٠ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.(وزارة التخطيط،خطة التنمية المستدامة ٢٠١٩)

وتتطلب المؤسسات المالية دوراً بالغاً الأهمية في التنمية الاقصادية بصفة خاصة ، ، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات تقوم على أمر التدفقات المالية (نقدية وائتمانية) التي تعد تعد بمثابة لشرايين التي تجرى فيها التدفقات لحقيقية لعناصر ثروات الأمم ولدورات الإنتاج

الإنتاج والاستهلاك التي تصيف إلى، أو تقطع من، هذه العناصر (تبعاً لما إذا كانت العلاقة بين العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك تسفر عن ادخار حقيقي موجب أو سلب). كلما لمصرف حجم أكبر من التدفقات المالية إلى تمويل دورات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك كلما زاد أثر هذه التدفقات في الارتفاع بمعدل النمو الحقيقي، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وبالعكس، كلما لمصرف حجم أكبر من التدفقات المالية إلى تمويل تداول ما هو موجود بالفعل من بالفعل من أصول إنتاجية، أو بصفة عامة عناصر الثروة، دون زيادتها كلما تركز أثر هذه التدفقات في رفع أسعار هذه الأصول أو العناصر، كلها أو بعضها، مما يؤدي عادة إلى إطلاق إطلاق شرارة التضخم بعواقبه غير الحميدة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتبدو هذه النتيجة النتيجة واضحة أيضاً، بل وأقرب إلى التأكيد، كلما كان معدل نمو عمليات القطاع المالي أعلى أعلى من معدل نمو عمليات الإنتاج الحقيقي السلعي والخدمي في الاقتصاد القومي. (عبد الحي، ٢٠١٠)

والهدف من التمويل هو توفير الأموال اللازمة لقطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك للقيام بالاستثمارات وتحقيق التنمية للوصول إلى مستوى الرفاهية المطلوب. ويقصد بالتمويل: توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه خص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب (الحسيني - ١٩٩٩)، ولم يقصر التمويل على الحصول على المبالغ المالية فهب لكنه تعدها إلى جلب المعدات والخبرات من أجل تثبيت واستثمار المبالغ المالية بصورة أحسن تحقق مردوداً أعلى، واستفادة أفضل والاتجاه نحو تحقيق الأهداف الموضوعية للتنمية المستدامة. (عجمية، وآخرون - ١٩٨٥). ونتناول الآن عرض لواقع مصادر التمويل الخارجي للاقتصاد السوري وأهميتها نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال بعض المؤشرات.

٢-٢-١- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي الركن الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير موارد إضافية وداعم أساسي للادخار الوطني. (محمد المغربي ، ٢٠١٨). وتعرف الاستثمارات بعملية بناء الاصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، ويؤدي لإنفاق

الاستثماري إلى زيادة القدرات الانتاجية للبلاد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقضي صرة عامة.

والاستثمار هو الانفاق على الاضافات لجديدة الى السلع الانتاجية بأنواعها: كالمواد الأولية، والمكائن، والالات، والمخزون وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية وبالتالي فإنه يمثل الإضافات لصفية إلى خزينة رأس المال الحقيقي في البلاد. (زياد ، ٢٠٠٧)

والفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر، هو أن الاستثمار في أسهم لشركات لا يقل عن ١٠% في الاستثمار المباشر والمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني وتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات في الدولة للضيقة الأمر التي لا يحدث مع الاستثمار الاجنبي الغير مباشر، وللاستثمار الأجنبي دور في التعجيل بالتنمية ونقل التكنولوجيا. (الناقلي، ١٩٩٧)

فقد شهد عام ١٩٧٤ بداية مرحلة الانفتاح الاقضي وظهور العديد من القوانين لتشجيع القطاع ا لخارجي،

بدأ تحديث الاقتصاد للصوي وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الاجمالي وحيث أن تحقق لك يتطب توفر موارد مالية وفنية تفوق ما تمتلكه مصر.

عطت للحكومة المصرية على تشجيع الاستثمار الاجنبي وإعطائه أولوية خاصة، حيث

تم

اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتخص على منح حوافز استثمارية مثلا اعطاء ضمانات لمستثمرين، أو اعفاء ضريبي، أو ازالة جز الرسوم على الواردات التي تنخل في عملية الإنتاج ج. (عبدالحفظ-١٩٩٧)

وعلى الرغم من ان الاقتصاد المصري تمتع بدرجة نمو عالية خلال السنوات الاولى من حقبة الثمانينيات الا أنه في الوقت ذاته أصبح معتمداً على المعونات، والمساعدات الأجنبية، وفي فس الوقت أيضاً فإن مصادر الدخل الأخرى مثل: صادرات البترول، وعوائد قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج لم تكن كافية لتغطية قيمة الاستيرادات المرتفعة والمتمثلة في السلع الاستهلاكية، ومواد الإنتاج، وإضافة إلى تلك فإن البنية التحتية كالت حاجة ماسة لمزيد من الاستثمارات لضخمة لتحديثها وتطويرها. (عبدالحفظ - ١٩٩٧)

يوضح جدول (١) هذه التدفقات خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٣ وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ من بيانات هذا الجدول أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان قد انخفض في بداية الفترة من مستوى متواضع (٠.٧٠١ مليار دولار) إلى مستوى أشد تواضعا (٠.٤٠٧ مليار دولار) إلا أنه ارتفع على نحو متواصل في السنوات السنوات الأربع التالية ليقتز إلى ٣.٩٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم إلى ١٣.٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، ومن ثم ارتفعت نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٠.٤٦ % عام ٢٠٠٤ إلى ٨.١١ % عام ٢٠٠٨. وبعد عام ٢٠٠٨ تراجعت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٦.٧٠٠ مليار دولار تمثل ٣.٠٦ من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي عام ٢٠١٠.

جدول (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى مصر

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) صافي	استثمارات الحافظة مليار دولار (صافي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر/الناتج المحلي الإجمالي %	استثمارات الحافظة/الناتج المحلي الإجمالي %
2003	0.8006	-0.4052	72.9	0.85	-0.48
2004	0.4172	-0.2156	87.7	0.36	-0.26
2005	3.8	0.9131	89.6	4.36	0.91
2006	6.1	2.7	107.4	5.68	2.51
2007	11	-0.9367	130.5	8.43	-0.72
2008	13.2	-1.3	162.8	8.11	-0.80
2009	8.11	-9.2	188.9	5.29	-4.87
2010	6.7	8.8	318.8	4.06	3.56
2011	3.1	-3.5	236.1	0.89	-1.06
2012	4	-5.1	279.3	1.40	-1.83
2013	3.1	1.4	288.5	1.31	0.49
2014	4.3	1.2	305.5	1.89	0.39
2015	6.5	-0.6386	332.7	2.07	-0.18
2016	7.1	-1.2	332.9	3.36	-0.26
2017	7.8	14.9	234.4	4.1	5.75
2018	1.8	6.9	214,1	3,8	4.6
2019	1.9	-2.8	342,5	4	3.9
2020	2.6	6.1	344,8	4,4	4,1

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، اعداد مختلفة ونشرة الوضع لخارجي للاقتصاد

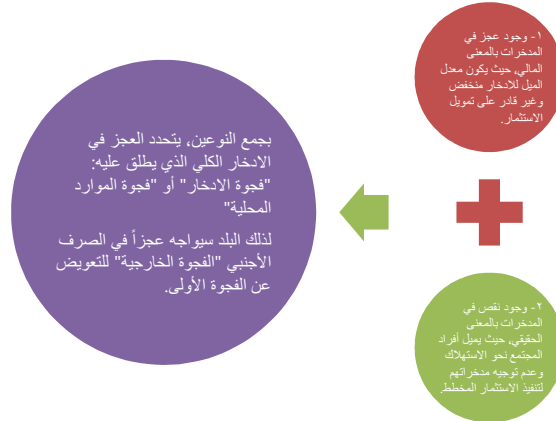
للمصري ٢٠٢٠ ١Q

وشهدت الفترة التالية حتى عام ٢٠١٤ تذبذبا لقيمة هذا الاستثمار ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو ٤.٠ مليار دولار و ١.٣١ % على الترتيب. ثم عاود عاود صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الزيادة اعتبارا من عام ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ٧.٩ مليار دولار تمثل ٣.٣٦ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧، وربما يكون هذا هذا الاتجاه قد استمر عام ٢٠١٨ في ضوء أن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٨ قد

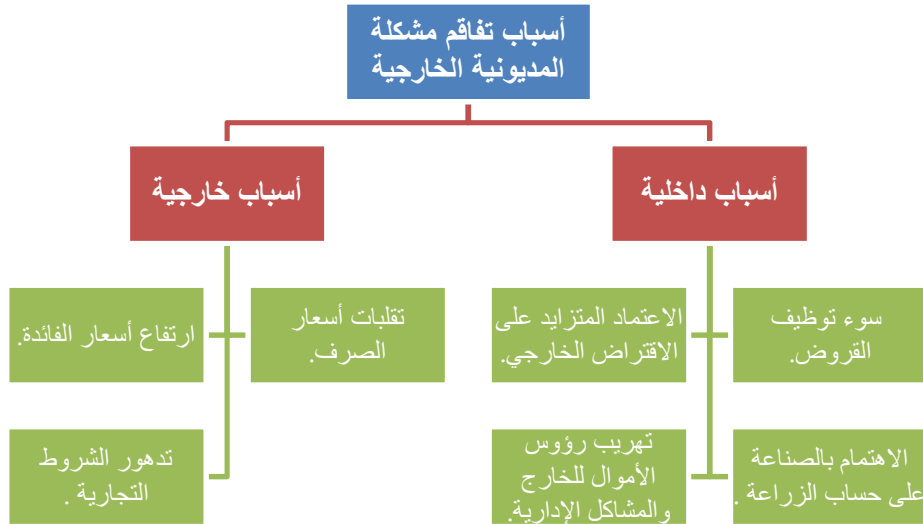
شهدت بلوغ هذا الاستثمار ما قيمته ٦.٣ مليار دولارا. وكان من المتوقع أن تزيد الاستثمارات التي يتم توجيهها للعديد من الأنشطة لصناعية اعية التي تعتمد أساساً على المواد الخام لغرض تلبية العرض الداخلي وتصدير الفضة إلى إلى الخارج للوصول على موارد من العملة الأجنبية ويضاف إلى تلك تشغيل اليد العاملة وتقليل وتقليل حجم البطالة ولكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك المدة.

٢-٢-٢- الديون الخارجية

يعد الدين الخارجي أحد الحلول التي تلجأ إليها الدول لتمويل مشاريعها وخططها التنموية، عندما لا تكفي مدخراتها المحلية لذلك، في التعريف لحيث للدين الخارجي وفقاً للبنك الدولي: "المقدار القائم من لصوم لجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما في أي وقت معين، لغير المقيمين، والتي تقضي أداء مدفوعات من جلب المئين لسداد الفائدة و/ أو المبلغ الأصلي عند قطة أو نقاط زمنية في المستقبل". (مازن، ٢٠١٥). وبصفة عامة، يتم اللجوء للدين الخارجي بسبب نقص المدخرات المحلية التي تسهم في تمويل الاستثمارات، فتحقيق معدل معين من النمو يتطلب معدل معين من الاستثمارات، وإذا كلفت موارد المجتمع المحلية غير كافية لتمويل تلك الاستثمارات فإن الدولة ستلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي. ونقص المدخرات ينجم عن فجوتين: فجوة الموارد المحلية: وهي تنشأ عن:



ثانياً: فجوة التبادل الخارجي: بالإضافة إلى فجوة الموارد المحلية، توجد فجوة أخرى وهي فجوة فجوة التبادل الخارجي (أو النقد الأجنبي) والتي تنتج عن عدم كفاية موارد لصادرات في مواجهة حاجة الاستيراد. وبذلك يخل الميزان التجاري ويواجه مشكلة العجز، وتصبح الدولة الدولة بحاجة للوصول على النقد الأجنبي لأجل تمويل الواردات عن طريق الاقتراض الخارجي



يوضح الجدول (٢) تطور رصيد الدين الخارجي في مصر المتمثل في القروض طويلة ومتوسطة الأجل والقروض قصيرة الأجل، وذلك على امتداد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠. وكما هو مبين في هذا الجدول والشكل المنظر له سجل هذا الدين تجاهها عاما تقاسدا على كل من المستوى الإجمالي ومستوى الدين متوسط وطويل الأجل، بينما تذبذب الدين قصير الأجل بين انخفاض وارتفاع على امتداد الفترة وإن شهدت سنواتها الثلاث الأخيرة تحاها متواصلا للارتفاع حيث تضاعفت قيمة هذا الدين بما يقارب خمسة أمثال - فيما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، واستمر الارتفاع في ٢٠٢٠ الى ان وصل ١٠٨ مليار دولار ويتعين العمل على تجنب استمرار تضاعف هذا الاتجاه لما يترتب عليه عادة من آثار سلبية على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بتدبير تمويل لصفقات الجارية المتعلقة بكثير من الواردات لضرورية.

وبإمعان النظر في هيكل المديونية الخارجية للاقتصاد للصي يمكن ملاحظة أن نسبة أن نسبة الدين قصير الأجل إلى إجمالي المديونية الخارجية لم تقل خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ٢٠٢٠ عن ٤.٨ % مع تجاه عام ملموس للزيادة خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من هذه الفترة (جدول ٣)، وعلى الرغم من أن نصيب قيمة لهذه النسبة لم تتجاوز ١٦.٣ % (عام ٢٠١٣) إلا أن نسبة هذا الدين قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية لصر بلغت في ٢٠١٣ في فس العام ٤٧.٢ % ووصلت إلى ٣٩,٢ % عام ٢٠١٧ ثم نهدت إلى ٢٧.٨ % عام ٢٠١٨، وذلك ما يفس قدرنا من انخفاض الجدارة الائتمانية للاقتصاد للصي بحكم بحكم ارتفاع درجة التنفس على الاحتياطيات الدولية بين الوفاء بالديون قصيرة الأجل والوفاء والوفاء بقيمة الواردات . ويوضح الجدول (٣) أيضا أن نسبة الدين الخارجي للحكومي إلى إجمالي الدين الخارجي لم تقل خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ عن ٤٣.٨ % (عام ٢٠١٦) وإن كان تطور هذه النسبة بصفة عامة أوضح تحولها من تجاه تضاعف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ إلى اتجاه عام متنفس خلال باقي الفترة التي يغطيها الجدول وإن شهدت السنتان الأخيرتان عودة هذه النسبة للتزايد غالبا بسبب حصول صر على لشريحتين الأولى

الأولى والثانية من قرض اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولي لدعم تواصل جهود الحكومة للحكومة لإبجاز الإصلاح الاقضي.

جدول (٢) تطور الدين لخارجي (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

الدين الخارجي قصير الأجل (بالمليار دولار)	الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (بالمليار دولار)	اجمالي الدين الخارجي (بالمليار دولار)	السنوات
1.9	27.9	29.8	2004
1.8	27	28.9	2005
1.6	27.9	29.5	2006
1.4	28.4	29.8	2007
2.5	31.3	33.8	2008
2.1	29.4	31.5	2009
2.9	30.7	33.6	2010
2.7	32.1	34.9	2011
2.9	31.4	34.3	2012
7	36.1	34.2	2013
3.6	42.4	46	2014
2.5	45.4	48	2015
7	48.7	55.7	2016
12.2	66.7	79	2017
12.2	80.3	92.6	2018
12,5	92	104,3	2019
		107,9	2020

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي للصي، أعداد مختلفة

ويوضح الجدول رقم ٣ اهم مؤشرات الدين لخارجي في صو في فس الفترة ويلاحظ أن الدين لخارجي الحكومي ظت نسبته إلى إجمالي الدين لخارجي قريبة من أو أعلى من الثلثين بدءا من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤ ثم تهمت بعدها للانخفاض لتبلغ ٤٤.١% عام ٢٠١٧ ثم ارتفعت إلى ٥١.٤% عام ٢٠١٨ ومن ثم فهي ما زلت نسبة مرتفعة. ولذلك بلا شك مدلوله لسليبي من حيث التأثير على فرص تنمية كل من الادخار

والاستثمار الخاص باعتبار أن تمويل سداد الحكومة لديونها الخارجية هذه لا شك سيضمن زيادة العبء لضريبي على المواطنين ورفع أسعار السلع والخدمات العامة مما يؤثر سلبا على فرص ومستويات الادخار الخاص خاصة ما يمكن أن ينساب منه إلى قنوات الاستثمار. وحتى بافتراض أن جزءا من المديونية الخارجية الحكومية يوجه إلى مجالات استثمارية فإن تلك يقع في إطار مزاحمة الاستثمارات الخاصة في ظل قدر من الاحتكار والاحتماء بصفة لسيادية للدولة، مما يفسد فرص الاستثمارات الخاصة من جهة مع تثبيط الرغبة فيها من جهة أخرى، فضلا عن أن الاقتراض الحكومي من الخارج غالبا ما يقترن بضمانات ووصفات وبرامج إصلاح أو إعادة هيكلة" تتحمل تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية الغالبية العظمى من الفئات ولشرائح الاجتماعية الاقتصادية التي تعتبر بالفعل عماد أي جهد تنموي يراد به الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة.

جدول (٣) أهم مؤشرات الدين الخارجي في مصر منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠

السنوات	الدين متوسط وطويل الأجل كنسبة من إجمال الدين الخارجي %	الدين قصير الأجل كنسبة من إجمالي الدين الخارجي %	الدين قصير الأجل كنسبة من صافي الاحتياطات الدولية %	الدين الخارجي الحكومي كنسبة من إجمالي الدين الخارجي % GDP	الدين الخارجي الحكومي كنسبة من إجمالي الدين الخارجي % GDP	الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدين الخارجي % GDP
2004	93.4	6.6	13.3	63.5	21	38.1
2005	93.6	6.4	9.6	63	19.6	31.1
2006	94.5	5.5	7.1	63.7	17.6	27.6
2007	95.2	4.8	5.1	65.2	14.9	22.8
2008	92.6	7.4	7.3	63.9	12.9	20.1
2009	93.2	6.8	6.8	81.9	13.8	16.9

15.9	12.4	77.9	8.4	8.8	91.2	2010
15.2	11.8	77.6	10.4	7.9	92.1	2011
13.2	9.8	74.4	18.7	8.5	91.5	2012
17.3	11.4	65.9	47.2	16.3	83.7	2013
15.1	9.5	63.1	21.9	7.9	92.1	2014
14.4	7.7	53.5	12.8	5.4	94.6	2015
16.6	7.3	43.8	40	12.6	87.4	2016
33.6	14.8	44.1	39.2	15.5	84.5	2017
37	19	51.4	27.8	13.3	86.7	2018
37,9	22,1	53,2	29,1	14,6	89,1	2019
38,9	24,1	55,2	31,1	15,8	93,3	2020

المصدر لسليق

واستمر الوضع ولم يشهد الدين الخارجي ارتفاعات كبيرة حتى ما قبل عام ٢٠١١، و٢٠١١، وتخطت تدفقات الديون طويلة الأجل من المؤسسات الدائنة الرسمية إلى صر بنحو بنحو ٥٠%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في مدفوعات وأعباء أصل الديون القديمة والتبليط في في عملية لسداد United Nations، ٢٠١٢. وفي تلك الفترة، تم إحلال الديون المحلية محل محل الديون الخارجية، ولم تكن الديون الخارجية تشكل أي خطر فضل إعادة جدولة الديون وفقا الديون وفقا لندي باريس وشطب الديون الخاصة بفترة التسعينيات، بالإضافة إلى مقلضة الديون الديون والتزام الحكومة بالحفظ على سقف للديون الخارجية بما يمثل ٣١ % من الناتج المحلي المحلي الإجمالي مع خدمة ديون أقل من ١٠% من صادرات لسلع والخدمات. ولكن ارتفع ارتفع الدين المحلي بشكل حاد في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقصادي والتكيف الهيكلي متجاوزة متجاوزة الديون الخارجية. وكان للديون المحلية في صر آثار مهمة على النمو والمساواة وإغضاء على الفقر، حيث ارتفعت أسعار الفائدة المحلية وزاد تأثير المزامحة بين الاستثمارات الاستثمارات العامة والخاصة Crowded Out Both Public and Private Investment، مما أدى لعرقلة النمو، بالإضافة إلى حدوث إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء. وبذلك لم تكن الديون المحلية داعمة للتنمية المستدامة وكنت لسياسة المالية المالية مساهمة للتقلبات الدورية بدلا من مواجهتها وهو ضد العمل بالأهداف الإنمائية للألفية للألفية MDGs. وللتوافق مع تلك الأهداف وتحقيق استدامة العام لصر، كان الأمر بحاجة لبعض

بحاجة لعض القواعد لضريبية من أجل لسيطرة على العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة للدولة ووقف تصاعد الديون المحلية (Abdel- Khalek, G, ٢٠٠٧)

هيكل الدين لخارجي بهب آجال الاستحقاق الأصلية وفقا لبيانات البنك المركزي للصري في نهاية مارس ٢٠١٨، والتي تبين أن الديون طويلة الأجل تحتل النسبة الأكبر بنسبة - ٧١.١% تليها الديون متوسطة الأجل ثم قصيرة الأجل بما يمثل ١٣% من إجمالي الدين لخارجي. وهيكل الدين لخارجي متوسط وطويل الأجل باعتبارهما يحتلان النسب الأكبر في هيكل الدين لخارجي بهب آجال الاستحقاق، ويشير إلى ارتفاع نسبة المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية بنسبة ٣٥.٢% من إجمالي الدين لخارجي، تليها ودائع غير المقيمين طويلة الأجل (متمثلة في ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي) بنسبة ٢٣%، ثم يأتي رصيد السندات ولصكوك المصرية المطروحة بالخارج بما يمثل ١٣.٨% من إجمالي الدين لخارجي. (البنك المركز للصري، ٢٠١٩)

دور الدين لخارجي في مصر في تحقيق أهداف التنمية: علتصر كغيرها من الدول النامية من مشكلة تفاقم الديون لخارجية، وأصبحت خدمة الديون تقص جزءا كبيرا من حصيلة صادراتها وأصبح لجزء الباقي لا يكفي لتمويل وارداتها من لسلع ولخدمات لضرورية، هذا إلى جلب القروض التي تصل عليها ويتم استخدام معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها لخارجية.

وكان البنك المركزي يقترض من لخارج دون تنسيق منتظم مع الحكومة. ويأتي الاقتراض من دائنين مختلفين، بشروط ومواعيد مختلفة للدفع، مما يمكن النظر إليه إيجابية. إلا إيجابية. إلا أن عدم التنسيق وعدم وجود خطة إنمائية شاملة، ناهيك عن الاعتماد المتزايد على القروض المتوسطة والقصيرة الأجل، كانا أمرين ضارين. ولتختصة الحكومة من رصيد الحكومة من رصيد الدين من ٨٨% قبل يناير ٢٠١١ إلى ٥٠% هقط في مارس ٢٠١٦ وفقا وفقا للبنك المركزي. في المقابل ارتفعت حصة البنك المركزي من الدين لخارجي إلى ٣٧% على

٣٧% على هذا النحو، رأى كثير من الاقتصاديين أن الاقتراض الخارجي لمصر قد لحرف تماما لحرف تماما عن الأهداف التنموية. (عبلة ، ٢٠١٧)

وقد اتبعت مصر كغيرها من الدول النامية المدينة عددا من الحلول المقترحة لإعادة جدول الديون الخارجية ومن ضمن هذه الحلول تحويل الديون إلى استثمارات Debt Equity Swaps، وهو اقتراح كان أول من تقدم به الاقصادي آلان ملتزر Allan H. Meltzer، والتي يرى أن معظم الدول المدينة تمتلك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيرة من المشروعات ولطاقات الإنتاجية الهامة، ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جلب الحكومات فإن هذه البلاد تستطيع أن تفهم من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائد اقتصادية معقولة.

تقضي عملية تحويل الديون طرفاً ثالثاً هو المستثمر التي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات، حيث تقوم الشركة بشراء الدين من البنك (ممثل عن البلد الدائن) بالعملة لصعبة بضم معين، ثم يتصل من البلد المدين على مقابل المبلغ بالعملة المحلية ولكن بضم أقل. (العباس ، ٢٠٠٤).

بالتالي تتمثل عملية تحويل الدين في استبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة. محددة. وتضم هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية وبسعر خصم، وبذلك يعتبر الدين مسددا وتحويل الذمم المالية إلى شكل آخر. علاوة على علاوة على ذلك، فإن مقلضة الديون هي واحدة من طرق التمويل المبتكرة التي يمكن الاستفادة الاستفادة منها في تمويل الاستثمار في قطاعات مثل الصحة والتعليم. (Ashour & Ibrahim, 2018). وعلى المستوى الإقليمي، وفي إطار أجندة ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ العالميتين، العالميتين، تتمتع إفريقيا بما فيها مصر بتطلعاتها الإنمائية المحددة في سياق التنمية الاقتصادية الاقتصادية العالمية والإقليمية، ويتطلب تنفيذ هذه الأجندة موارد مالية كبيرة في وقت يتغير يتغير فيه مشهد التمويل العالمي للتنمية إلى الانتقال من نموذج يركز على المساعدات الإنمائية

الإئتمانية الرسمية وتغطية احتياجات التمويل من خلال الديون الخارجية إلى نموذج آخر يركز
يركز على تعبئة الموارد المحلية والحد من الاعتماد على التدفقات الخارجية والمعونات
الأجنبية. ويضمن ذلك في معناه، التقليل من أثر تعب الموارد والتقليل من قابلية التأثر بلصدمات
بلصدمات خارجية التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى أزمة ديون (Zakaria, K ، ٢٠١٨ ،
K).

٢-٢-٣- المساعدات الائتمانية:

وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية
وخاصة الغير هبطية منها والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية
عن طريق تجارتها الخارجية نظرًا للمشاكل العديدة التي تجابهها". (منى الحسيني، ٢٠٠٦).

وتتمثل المساعدات الائتمانية الخارجية: المنح، والمساعدات النقدية، والقروض
والقروض الميسرة، وهي في المعتاد مبالغ محدودة تتناسب من وإلى الدولة في شكل منح
منح ومعونات ذات أغراض محددة غالباً ما تصل بالمساعدة في تنفيذ وتطوير بعض البرامج
البرامج سواء في مجالات التعليم والتدريب أو لصحة أو مكافحة الفقر والرعاية
الاجتماعية، ومن ثم تكون هذه التحويلات محددة بأغراضها من جهة ومحدودة في مبالغها
مبالغها (مثلاً كان صافي هذه التحويلات إلى مصر أقل من ١٥٠ مليون دولاراً في كل من
كل من العامين ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧)، بينما يمكن أن تصل هذه التحويلات
التحويلات إلى مبالغ يعتد بها إذا كان الغرض منها مساعدة البلد على تجاوز ظروف
استثنائية غير معتادة مثلما حدث بالفعل مع مصر حيث ارتفع صافي هذه التحويلات من
من ٨٣٥.٦ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١١٩٢٠.٢ مليون دولار عام
٢٠١٣/٢٠١٤ ورغم انخفاض هذه القيمة إلى ٢٦٧٠.٤ مليون دولار عام
٢٠١٤/٢٠١٥ إلا أنها تجاوزت ما يربو على ١٦٥% من المستخدم من القروض متوسطة
متوسطة وطويلة الأجل (١٧٥٣.٥ مليون دولار) في هذا العام ... وأياً كلت مبالغ

التحويلات الرسمية محدودة أو كبيرة يتعين على السلطات المسؤولة في الدولة أن تتعامل تتعامل مع هذه التحويلات بأعلى درجات الشفافية والإصاح من جهة، وبأقصى كفاءة اقتصادية اجتماعية من جهة أخرى. فهذه التحويلات غالبا ما ترتبط باتفاقات ترتب التزامات التزامات على هذه السلطات في سياستها لشئون البلاد اقتصاديا، واجتماعيا وثقافيا وسياسيا. (البنك المركزي، ٢٠٢٠)

٢-٢-٤-تحويلات العاملين بالخارج

تعتبر التحويلات بمثابة مصدر مستقر للنقد الأجنبي يمكنه أن يساهم في التخفيف من من حدة قيود النقد الأجنبي ويساهم في تمويل الديون الخارجية، وكذلك كصدر محتمل للمدخرات للمدخرات والاستثمار من أجل التكوين الرأسمالي والتنمية، كما ييسر الاستثمار في تعليم الأطفال وتكوين رأس المال البشري ويرفع مستوى المعيشة للأسر المتلقية للتحويلات خلال زيادة خلال زيادة الاستهلاك وتخفيض درجة اللامساواة في الدخل وتقليص الفقر. (تقرير الهجرة ، الهجرة ، ٢٠١٧). على الرغم من أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج من الممكن أن الممكن أن تكون مصدرا لتمويل العديد من مشروعات منتجة لسلع وخدمات تصديرية أو تل محل محل واردات على نحو يساهم في معالجة مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري، والمفروض أن تعمل خطط الدولة وسياساتها على شجيع ذلك، إلا أن الملاحظ أن هذه لخطط لخطط والسياسات دأبت منذ عقود وحتى الآن على تركيز جهودها في العرض والترويج للاستثمارات العقارية كأوعية استثمارية لجذب تحويلات المصريين العاملين في الخارج...يوضح لجدول (٤) صافي تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة ٢٠٠٣ وحتى وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، حيث ارتفعت هذه التحويلات في نهاية الفترة إلى ما يقارب ستة أمثال مستواها في بداية فُس الفترة. كما يوضح فُس لجدول الأهمية النسبية لهذه لهذه التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ أن نسبتها إلى هذا الناتج سجلت تجاها تجاها عاما للارتفاع، مما يعد - من جهة - استجابة إيجابية للتطوير التي شهدته الفترة عامة عامة في سياسة لصراف الأجنبي المصرية. كما يعد - من جهة أخرى - عاملا مهما في الحد

لحد من الآثار الانكماشية لما شهدته الفترة محل الدراسة من أزمة مالية عالمية ثم ثورتين داخليتين في مصر وما أعقبهما من تباطؤ ملحوظ في معدلات الاستثمار والتشغيل وتساعد وتساعد معدلات التضخم لضع سنوات ... فمما لا شك فيه أن تحويلات المصريين العاملين في العاملين في الخارج لعبت دورا إيجابيا في المساعدة على تجاوز ظروف غير المواتية التي التي شهدتها هذه الفترة.

جدول (٤) تحويلات المصريين العاملين بالخارج وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	تحويلات العاملين بالخارج بالمليار دولار (صافي)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	تحويلات العاملين / الناتج المحلي الإجمالي %
2003	2.9	82.9	3.498191
2004	3	87.2	3.420753
2005	4.3	89.6	4.799107
2006	4.9	107.4	4.562384
2007	8.3	130.5	6.360153
2008	8.4	162.8	5.159705
2009	7.6	188.9	4.023293
2010	9.5	218.8	4.341865
2011	12.3	236.1	5.209657
2012	17.7	279.3	6.337272
2013	18.4	288.5	6.377816
2014	18.4	305.5	6.022913
2015	19.2	332.7	5.770965
2016	16.7	332.9	5.016521
2017	17.3	235.4	7.349193
2018	5.8	263.6	4,167
2019	7	343,8	5,6
٢٠٢٠ الربع الأول	6.5		

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، ونشرة الوضع لخارجي للاقتصاد

المصري (ربع سنوي ٢٠٢٠)

ويكون لتحويلات العاملين في الخارج دور في تمويل التنمية في مصر حيث تعتبر التحويلات بمثابة مصدر مستقر للنقد الأجنبي يمكنه أن يساهم في التخفيف من حدة قيود النقد الأجنبي ويساهم في تمويل الديون الخارجية، وكذلك كصدر محتمل للمدخرات والاستثمار من أجل التكوين الرأسمالي والتنمية، كما ييسر الاستثمار في تعليم الأطفال وتكوين رأس المال البشري ويرفع مستوى المعيشة للأسر المتلقية للتحويلات خلال زيادة الاستهلاك وتخفيض درجة اللامساواة في الدخل وتقليص الفقر. (تقرير الهجرة، ٢٠١٧).

ولمّا تقل من لظغوط على الحكومات لإجراء الاصلاحات وتخفيض الاختلالات في الاختلالات في التوازن الخارجي، تخفيض المدخرات للعائلات المتلقية للتحويلات ومن ثم التأثير سلبية على النمو والتنمية، تقلص جهود عصر العمل للأسر للأفراد في سن العمل المتلقية للتحويلات، ثم التأثيرات السلبية المترتبة على نهج العقول على الاقتصاد والتي من غير المتوقع أن يتم تعويضها بشكل مكافئ خلال تحويلات المهاجرين Remittance Transfers. حيث تتحقق الآثار الإيجابية للتحويلات على النمو الاقصادي من خلال تغذية تغذية الاستثمار المنتج لو أمكن إيداع هذه التحويلات في البنوك أو المؤسسات المحلية للمدخرات أو بزيادة الموارد المالية لهذه المؤسسات لمنح الائتمان إلى الشركات أو لمنح قروض قصيرة أو متوسطة المدى من قبل مؤسسات مالية غير بنكية للشركات أو للقطاع العائلي، العائلي، أن أسر العمالة المهاجرة يمكن أن تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان ومن ثم ومن ثم فإن التحويلات تمكنهم من التغلب على هذه الصعوبات بحيث يتمكنوا من تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو انفاقهم الرأسمالي، ويتوقع أنه بمجرد وصول هذه الأموال سيكون سيكون لها أثر مضلف إيجابي يترتب على الإنفاق على أغراض الاستهلاك.

وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن التحويلات لها أثر إيجابي على المدخرات المحلية، المحلية، الاستثمار الاقصادي وتعزيز النمو الاقصادي. وأن هذا الأثر يمتد لتحقيق خطة التنمية والتنمية المستدامة التي تعتمد على آفاق النمو ومناخ الاستثمار في الدولة الأم للمهاجرين. ويعتقد البعض أن تحويلات العاملين تخدم كوسيلة لمواجهة لصدّات في ظل الأزمات المالية مثل

المالية مثل انهيار المحاصيل والتجارة المعكسة والحفظ على مستويات الاستهلاك، وفي ظل ظل قيود لسيولة تؤثر التحويلات على الاستثمار والتكوين الرأسمالي البشري.

وتأثر تنفق تحويلات العاملين للصيريين خلال الفترة ٩١-٢٠١١ بظروف حرب الخليج، وانخفاض أسعار النفط وظروف أحداث لحلي عشر من سبتمبر، الأزمة المالية العالمية، وبالرغم من ظروف لسياسة والتوترات في مصر أبان ثورات الربيع العربي في ٢٠١١ والتي ارتبطت بعدم الاستقرار الاقليمي والسياسي خلال ٢٠١١ إلا أن تحويلات العاملين قد زادت. (Elseoud، ٢٠١٤)، وتأثرت أيضا هذه التحويلات في لسنتين الاخيرتين بظروف أزمة كورونا حيث شهدت هذه التحويلات لانخفاض ملحوظ بسبب عودة الكثير من العاملين بالخارج في ٢٠١٩-٢٠٢٠

- وكما تبين من جدول رقم (٥) فإن الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ قد شهدت نمواً بمتوسط تغير سنوي للتحويلات قدره ٨.٢ % مقارنة بالسنة السابقة على سنة الأزمة، ثم تسارعت قيمة التحويلات بنسبة زيادة قدرها ٢٩% بين لسنتين ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ٢٠١٠/٢٠١١ وبرزت اتجاهها متنامية خلال الفترة ٢٠١١ / ٢٠١٢ حتى عام أزمة أسعار النفط في ٢٠١٤/٢٠١٥ عندما هبطت قيمة التحويلات بنسبة ١١.٤% في ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم استمرت الزيادة في قيمة التحويلات من ١٧.٢ مليار دولار حتى وصلت إلى ٢٦.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢١.١% عن عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وهو ما ارتبط بتزايد الأهمية النسبية للتحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي جدول رقم (٣-٢) من ٣.٥ % عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ثم إلى ٥.٧% في عام الاضطرابات ٢٠١١ ثم تزايدت النسبة إلى ٧.٦ % في عام ٢٠١١/٢٠١٢ وانخفضت في عام الاضطرابات والاعصامات ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٦.٤ % ثم استمرت في تنقص مساهمتها في الناتج في السنوات التالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم عاودت الارتفاع في ٢٠١٦/٢٠١٧ وهو عام تحرير سعر صرف الأجنبي وقفزت في عام ١٧ / ٢٠١٨ إلى ١١.٢ % من الناتج المحلي.

جدول رقم (٥) حجم تحويلات العاملين والمساعدات الانمائية والاستثمار المباشر

السنوات	قيمة حجم تحويلات العاملين بالخارج بالمليار دولار	قيمة حجم المساعدات الانمائية بالمليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار	تحويلات العاملين كمنسبة من المساعدات الانمائية %	تحويلات العاملين كمنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر %	صافي الاقتراض بالمليار دولار	تحويلات العاملين / صافي الاقتراض %
2003/2004	2.9	0.888	0.435	326.6	666.7	1.5	193.3
2004/2005	4.3	1	4.1	430.0	104.9	1	430.0
2005/2006	5	0.571	9.1	875.7	54.9	1.4	357.1
2006/2007	6.3	0.8	13	787.5	48.5	2	315.0
2007/2008	8.5	0.96	17.8	885.4	47.8	0.757	1122.9
2008/2009	7.8	0.641	12.8	1216.8	60.9	1.3	600.0
2009/2010	9.7	0.954	11	1016.8	88.2	3	323.3
2010/2011	12.5	0.752	9.6	1662.2	130.2	1.5	833.3
2011/2012	17.9	0.632	11.8	2832.3	151.7	0.245	7306.1
2012/2013	18.7	0.853	9.6	2192.3	194.8	0.578	3235.3
2013/2014	18.5	11	10.9	168.2	169.7	0.207	8937.2
2014/2015	19.3	2.7	12.5	714.8	154.4	5.0	386.0
2015/2016	17.1	0.101	12.5	16930.7	136.8	7.1	240.8
2016/2017	21.8	0.149	13.4	14630.9	162.7	9.7	224.7
2017/2018	26.4	0.206	13.2	12815.5	200.0	10.2	258.8
2018/2019	22,5	217	14,5	1130,2	189,1	12,7	238,4

المصدر : البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة . وتم احتساب المؤشرات بالجدول المصري، وذلك عن طريق نسب قيمة تحويلات العاملين للمتغيرات المختلفة (الاستثمار الأجنبي المباشر - المساعدات الرسمية - صافي الاقتراض).

مما سبق يتضح واقع مصادر التمويل الخارجي في مصر ويمكن تحديد الاهمية النسبية النسبية للمصادر الاربعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنسبة كل منهم الى الناتج المحلي الإجمالي في سنوات مختلفة حيث يوضح لجدول رقم (٦) الدين الخارجي يحتل النسبة الاكبر في الاهية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٩ ويليه في الاهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قيمة الاستثمار

الأجنبي ويأتي المصدر الثالث في الأهمية متمثل في تحويلات العاملين بالخارج ويليهما المساعدات الائتمانية لخارجية.

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية لمصادر التمويل الأربعة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	قيمة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	قيمة حجم تحويلات العاملين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	المساعدات الائتمانية / % GDP
2003/2004	0.5	3.50	38.1	1.07
2004/2005	4.7	4.90	31.1	1.14
2005/2006	10.2	5.58	27.6	0.64
2006/2007	12.1	5.87	22.8	0.74
2007/2008	13.6	6.51	20.1	0.74
2008/2009	7.9	4.79	16.9	0.39
2009/2010	5.8	5.13	15.9	0.51
2010/2011	4.4	5.71	15.2	0.34
2011/2012	5.0	7.58	13.2	0.27
2012/2013	3.4	6.70	17.3	0.31
2013/2014	3.8	6.41	15.1	3.81
2014/2015	4.1	6.32	14.4	0.88
2015/2016	3.8	5.14	16.6	0.03
2016/2017	4.0	6.55	33.6	0.04
2017/2018	5.6	6,1	37	0.09
2018/2019	7,9	5,1	38,9	2,1

المصدر: تم إحصائها عن طريق البلط بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للصوي، ، وذلك من

خلال قسمة قيمة المتغيرات المختلفة / الناتج المحلي الإجمالي.

٣- الدراسة القياسية:

مصادر التمويل لخارجي وتأثيرها على التنمية المستدامة باستعمال نموذج متجه

الاتحاد الذاتي الهيكلي (SVAR (Structural Vector auto regression models).

وتقوم الدراسة القياسية على اختبار فرضية ان هناك علاقة سببية طويلة الاجل بين التنمية

المستدامة وصادر التمويل الخارجي المتمثلة في (الاستثمار الاجنبي، القروض الخارجية، المساعدات الإنمائية، تحويلات العاملين). وهل يتأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي المحلي الحقيقي الإجمالي، (معبّر عن تحقيق هدف التنمية المستدامة باعتباره أحد المؤشرات المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة) خلال فترة الدراسة- في مصر بشكل متماثل متماثل لمصادر التمويل الخارجي المختلفة، وسوف يتم الاعتماد في تقدير النموذج على خطوات خطوات أساسية تتمثل بـ:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات العضملة في النموذج

- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحديد معنوية المتغيرات بالنسبة إلى كل معادلة في النموذج

- تحديد فترة الإبطاء المثلى والتأكد من استقرار النموذج.

- استخدام لسببية ((Causality Test بطريقة (Granger)) للتأكد من موجود العلاقة لسببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (صيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، المساعدات الإنمائية، القروض الخارجية، الاستثمار الأجنبي).

- تحليل دالة استجابة النضات (صدمة) وهي من التطبيقات المهمة لنماذج var والتعرف من خلالها على تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- تقدير مكونات التباين Variance Decompositions بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية لصدمة المفسرة للمتغيرات في جمهورية مصر العربية وترتيبها وفق تأثير كل منها.

٣-١- توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة

حيث يعكس النموذج التحركات الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية، يأخذ بعين الاعتبار

الآثار الأنوية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية:

$$AX_t = B_1X_{t-1} + \dots + B_pX_{t-p} + U_t$$

حيث A مصفوفة ذات أبعاد $(n \times n)$ وعناصر قطرها الرئيسي متساوية تساوي 1.

والشكل المختزل لهذا النموذج يمكن كتابته على الشكل التالي

$$X_2 = A^{-1}BX_{t-1} + \dots + A^{-1}B_pX_{t-p} + A^{-1}U = C_1X_{t-1} + \dots + C_pX_{t-p} + A^{-1}U_t$$

تحديد النموذج الاقصلي العام:

- المتغير التابع (Y) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، (معيّر عن تحقيق

هدف التنمية المستدامة باعتباره احد المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة)

خلال فترة الدراسة- في صو

- المتغيرات المستقلة المرتبطة بعناصر التمويل الخارجي والمكون من الاستثمارات الأجنبية

(FDI) والمساعدات الإنمائية ((ODM والقروض خارجية (ED). وصافي المساعدات

الانمائية (ODA). ووفقاً لعلاقة المتغيرات يمكن كتابة الدالة المعبرة وبافتراض أن

علاقة النمو بالمتغيرات المذكورة هي علاقة خطية، يمكن كتابة الدالة كتالي:

$$\text{Log}Y = \alpha_1 * \text{log}(FDI) + \alpha_2 * \text{log}(ODM) + \alpha_3 * \text{log}(ED) + \alpha_4 * (ODA)$$

إذا أهم المتغيرات التي تدخل في تفسير التغير في المتغير التابع الحاصل من عناصر التمويل

الخارجي تكون على النحو التالي:

$$Y_t = F(FDI_t, RM_t, ODA_t, ED_t, U_t)$$

جدول رقم (7) متغيرات النموذج

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي (t) (المؤشر الاقتصادي مؤشر لقياس التنمية المستدامة)	Y t
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t)	F DI t

تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t)	R M_t
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t)	O DA_t
رصيد القروض الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t).	E D_T

-بيانات النموذج: تم بناء قاعدة بيانات النموذج للمتغيرات المستخدمة في عملية القياس خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٢٠) وفقا لمصادر البيانات الدولية

جدول رقم (٨) مصادر متغيرات النموذج

المتغير	مصدر البيانات	القيم بالدولار
التنمية المستدامة (متغير تابع) Y	World Development indicators; WDI	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي (t)
صافي الاستثمار الأجنبي (متغير مستقل) مباشر FDI	World Development indicators; WDI	وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t)
تحويلات العاملين بالخارج RM (متغير مستقل)	World Development indicators; WDI	القيمة بالدولار الأمريكي، وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t)
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية DA (متغير مستقل) رصيد القروض الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t).	IMF, international financial Statictics	وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (t)

2-3 اختبار سكون السلاسل الزمنية:

الخطوة الأولى بعد تحديد نموذج SVAR هي فحص درجة تكامل لسلسلة الزمنية الزمنية للمتغيرات لحل الدراسة. والتعرف إذا ما كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، تلك أن أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى ظاهرة الانحدار الزحف، والتي يعني

يعني وجود اتجاه عام ((Trend في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة علاقة معنوية بين هذه المتغيرات، حتى لو كان الاتجاه العام هو شيء مشترك بينها. وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية صف بخاصية عدم الاستقرار نقوم أولاً نقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها باستخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) وتطبيق اختبار (Augmented Dickey – Fuller) لاختبار أي سكون متغير في مستواه . ويكون فرض العدم: وجود جذر وحدة / غير ساكن، ويكون ويكون الفرض البديل: خلو من جذر الوحدة / ساكن، وقيمة الاحتمالية أكبر من ٥% وبالتالي وبالتالي نرفض فرض العدم أي أن المتغير ساكن عند المستوى. وبالاعتماد على نتائج برنامج (EViews) نجد في الجدول جميع المتغيرات مستقرة إذا نرفض فرضية العدم التي التي تشير إلى أن السلاسل الزمنية غير مستقرة ونقبل الفرض البديل التي تشير خلاف ذلك. ذلك.

جدول رقم (٩) نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test للسلاسل الزمنية لمتغيرات

النموذج

درجة التكامل عند مستوى معنوية ٥ %	بعد أخذ الفروق الأولى		في المستوى		المتغير
	P- Value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P- Value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	
ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة صفر			0.00 0	55. 09	Y
ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة صفر			0.00 72	33. 0830	FDI
غير	0.00	67.3	0.49	15.	RM

ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0	63	7	377	
غير ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى			0.00 5	34. 036	ODA
ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة صفر	0.05 1	26.2 37	0.26 7	19. 036	ED

٣-٣- تحديد طول فترة الابطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LY LfdI LODA LRMLLED						
Exogenous variables: C						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lo gL	ag
- 5.407748	- 5.291354	- 5.469108	4.95 E-08	NA	99 .70939	
- 11.96989*	- 11.38793*	- 12.27670*	5.52 e-11*	231.6 562*	23 4.8422	
- 11.69157	- 10.64403	- 12.24381	5.93 E-11	22.91 64	25 0.2667	

المتباطئة المثلى للنموذج تحددتها المعايير التالية:

AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion

وبالتالي ومن خلال الجدول السابق فإن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني فترة زمنية أولى.

3-4- سببية جرانجر : Granger Causality

فيما يلي سنعمد إلى اختبار فرضية: غياب علاقات لسببية هب مفهوم جرانجر بين متغيرات الدراسة، حيث سيتم اختبار: " إمكانية معالجة كل متغيرة من المتغيرات الداخلية على أنها متغيرة خارجية"

فرض العدم: لا توجد علاقة سببية

الفرض البديل: توجد علاقة سببية

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:	النتيجة
0.1255	2.45993	39	LRM does not Granger Cause LY	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.0991	2.86621		LY does not Granger Cause LRM	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
3.00E-05	23.7302	37	LFDI does not Granger Cause LY	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.1563	2.10218		LY does not Granger Cause LFDI	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.3019	1.09685	39	LODA does not Granger Cause LY	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.9547	0.00328		LY does not Granger Cause LODA	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.1146	2.62236	37	LFDI does not Granger Cause LRM	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.1173	2.58199		LRM does not Granger Cause LFDI	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.0873	3.09047	39	LODM does not Granger Cause LRM	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.

0.953 2	0.0034 9		LRM does not Granger Cause LODM	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.629 1	0.2375 3	37	LODM does not Granger Cause LFDI	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.
0.61	0.2649 8		LFDI does not Granger Cause LODM	نقبل العدم لا توجد علاقة تتجه بين المتغيرين.

< 5% نقبل فرض العدم

0% < نقض فرضية العدم

وبعد تحديد فترة الإبطاء المثلى وهي ١ نستعرض علاقات السببية لاختبار جرانجر في الجدول التالي إذن يضح من المعطيات السابقة أن المتغيرات لا تسبب بعضها البعض، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين وبالتالي يمكن القول بأن المتغيرات لا ترتبط بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد المصري في خلال الفترة المدروسة.

٣-٥- التكامل المشترك (Johansen Cointegration):

تم استخدام منهج ((Johansen Test) لاختبار التكامل المشترك لمعرفة وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويختبر وجود المعادلات المتكاملة على نحو مشترك لمتغيرات الدراسة عن طريق تحديد معنوية الجذور للمتجهات. ويتم ذلك من خلال مقارنة القيم المحسوبة للجذور بالقيم الجدولية عبر اختباري في الجدول التالي رقم (١٠)

Trace Statistic – Max–Eigen

Johansen Cointegration				
$r \geq 3$	$r \geq 2$	$r \geq 1$	$r \geq 0$	test statistics
0.16555	0.33098	0.69310	0.78463	Eigenvalue
5	1	6	6	
6.33458	20.4025	61.7464	115.486	Trace Statistic
6	6	2	3	

12.5179	25.8721	42.9152	63.8761	5% Critical Value
8	1	5		
0.419	0.2062	0.0003	0	Prob.**
0.16555	0.33098	0.69310	0.78463	Eigenvalue
5	1	6	6	
6.33458	14.0679	41.3438	53.7398	Max-Eigen Statistic
6	8	6	5	
12.5179	19.3870	25.8232	32.1183	5% Critical Value
8	4	1	2	
0.419	0.2496	0.0002	0	Prob.**

يشير اختبار Statistic Trace على وجود معادلتين متكاملة على نحو مشترك عند مستوى معنوية ٥%. ويشير اختبار Max-Eigen Statistic على وجود معادلتين متكاملة على نحو مشترك عند مستوى معنوية ٥% ويوضح جدول رقم (١١) نتائج تقدير معاملات المتغيرات محل القياس باستخدام نموذج الأثر الثابت. وتوضح منها أن معامل التحديد بلغت قيمته ٦٥% وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي ٦٥% من التغير في معدل النمو الاقصادي في عينة الدول التي تقع في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط Low Middle Income، كما أن قيمة "F" تؤكد أن التقدير ككل معنوي حيث كلت قيمة "F" المقدرة أكبر بكثير من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن هذه القيمة تخلف معنوية عن لفر، وبالتالي لا يوجد ما يدعونا لرفض العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية. كما أظهر اختبار "Durbin Watson" عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي، حيث بلغت قيمته "١.٨٨٤" وهذه القيمة أقل من "٢" وأكبر من "du".

جدول رقم (١١) نتائج تقدير معاملات

المتغيرات المفسرة	المعاملات	الانحراف المعياري	احصاءة t	القيم الاحتمالية
	coefficient	Std. Error	T statistic	p-value
Constant	6.1486	0.4395	13.989	0.000
FDI	0.3032	0.0572	5.3092	0.000
D(RM)	-0.5801	0.0821	-5.8443	0.000
ODA	-0.05184	0.1592	-1.3487	0.1769
D(ED)	-0.1645	0.0321	-8.8565	0.0002
R2	0.6545			
R-2	0.6146			
F- statistic	16.378			
Prob(F - statistic)	0.000			
Durbin watson	1.843			

المصدر : نتائج برنامج Eviews ١٠

ويتضح من نتائج تقدير معاملات المتغيرات المفسرة إلى ما يلي:

١- معنوية المعلمة الخاصة بمتغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث تزيد قيمة "T" المقدرة عن قيمتها الجدولية. كما جاءت إشارته موجبة (وبمعامل قيمته ٠.٤٠)، مما يعني أن ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار ١% يتربط عليه ارتفاع مؤشر التنمية المستدامة المعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٤%.

٢- جاء تأثير متغير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (RM) معنوية، ولكن بإشارة سالبة وبمعامل قيمته ٠.٥٨ -، مما يعني أن هذه التحويلات لها

لها تأثير سلبي على التنمية المستدامة في مصر، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه التحويلات تلعب التحويلات تلعب دورا في تغذية لضغوط الضخمية.

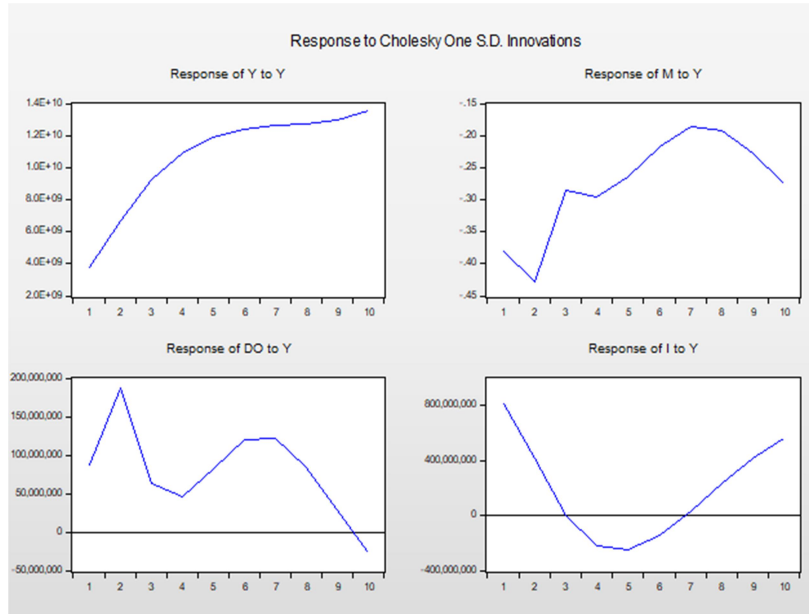
٣- جاء تأثير متغير صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ODA) غير معنوي لإحصائية Insignificant وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته (-٠.٥١). وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين هذه المساعدات والتنمية المستدامة. وقد يجد ذلك تفسيره في أن هذه المساعدات لم تصل بالقطاعات الإنتاجية، حيث تستحوذ من المساعدات الفنية، والدورات التدريبية، على الجلب الأكبر من هذه المساعدات. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات تفسر الآثار السلبية لهذه المساعدات على التنمية بأنها تعمل على الإحلال محل المدخرات المحلية وزيادة المديونيات للخارج في ظل سوء توزيع استثماراتها ما ينعكس على زيادة اللامساواة في توزيع الدخل ورفع مستوى التبعية للخارج. (Michael,2012))

٤- جاء تأثير متغير رصيد الدين لخارجي كسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ED) معنوية، معنوية، ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -٠.١٦)، مما يعني أن هذا المتغير له تأثير سلبي على التنمية المستدامة في مصر، من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار، حيث يتم توجيهه جلب كبير من الأموال الفضة للاستثمار لسداد أعباء خدمة هذه الديون. حيث تلجأ الدولة إلى تركيب احتياطات دولية للجلب الأكبر منها عبارة عن قروض قروض خارجية، فعلى سبيل المثال توصلت دراسة أحمد لشربيني، (٢٠١٨) إلى أن الجلب الأكبر من الاحتياطات الدولية لصو خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) قد جاء نتيجة لتراكم الاقتراض لخارجي وطرح سندات دولارية للبيع خارج البلاد، مما أدى إلى ارتفاع الدين لخارجي بنسبة ٧٩.٨% خلال تلك الفترة. وبالتالي فإن المغالاة في تراكم الاحتياطات الدولية المعتمدة على الاقتراض لخارجي (حالة مصر)، لا يعد قرينة قرينة على تحسن الأداء الاقتصادي للصو، بل يشير إلى درجة عالية من التحوط تؤدي بدورها تؤدي بدورها إلى تعطيل جزء مهم من موارد النقد الأجنبي وحجبه عن المساهمة في الإنتاج الحقيقي والتنمية.

٦-٣- تحليل دالة استجابة النضات (لصدمات)

ترسم دوال الاستجابة الدافعية الأثر التي تخلفه صدمة تحدث في متغير داخلي من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية المتغيرة، مما يساعد على الكشف عن مخلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية في بالدراسة. وفيما يلي استعراض للسلوك الحركي حول لصدمات على مدى ١٠ سنوات مقبلة لمتغيرات الدراسة:

١- للسلوك الحركي باعتماد أسلوب دوال استجابة النضات على مدى عشر سنوات مقبلة للمتغير Y : والتي يوضح من جدول رقم (١٣) وشكل رقم (١) :



جدول رقم (١٣)

FDI	ODA	RM	Y	Period
8.11E+08	87097443	0.38076	3.81E+09	1
4.14E+08	1.88E+08	0.42756	6.67E+09	2
-1571377	63731642	0.28484	9.24E+09	3

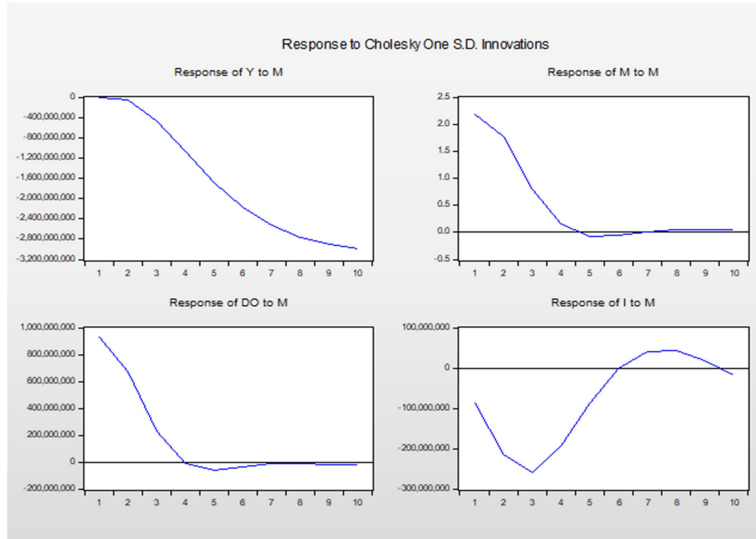
- 2.25E+08	44978028	- 0.29508	1.09E+10	4
- 2.48E+08	81888500	- 0.26512	1.19E+10	5
- 1.41E+08	1.20E+08	- 0.21735	1.24E+10	6
3444766 1	1.21E+08	- 0.18687	1.26E+10	7
2.32E+0 8	84134222	- 0.19276	1.27E+10	8
4.15E+0 8	28638053	- 0.22724	1.30E+10	9
5.59E+0 8	-2.6E+07	- 0.27475	1.36E+10	1 0

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على برنامج (EViews)

إذ نلاحظ في لجدول أدناه ومن خلال الرسة حدوث صدمة إيجابية في γ جميع السنوات وأكبرها كلفت في لسنة الثالثة، اما المساعدات الإنمائية فإن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري تؤدي إلى احداث صدمات سلبية على طول العشر سنوات، بينما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري في الديون لاجارية يؤدي إلى احداث صدمات لاجابية على طوال التسع سنوات أكبرها في لسنة الأولى إلا أنه في لسنة الأخيرة نجد صدمات سلبية، أما بالنسبة لحدث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاستثمار نجد إحداث صدمات لاجابية في أغلب لسنوات أكبرها في لسنة الأولى ومن لسنة الثالثة حتى السادسة نجد هناك صدمة سلبية وتتركز لصدمة لاجابية بشكل أكبر في لسنة الخمسة .

٢- لسلوك الحركي باعتماد اسلوب دوال استجابة النبضات على مدى عشر سنوات مقبلة

للمتغير RM: والتي يضح من جدول رقم (١٤) وشكل رقم (٢) :



FDI	ODM	RM	Y	P eriod
-88886770	9.28E+08	2.17074	0	1
-2.16E+08	6.71E+08	1.770355	-59600880	2
-2.59E+08	2.32E+08	0.79236	4.72E+08	3
-1.94E+08	-8828099	0.147973	1.08E+09	4
-87405171	-6E+07	-0.06816	1.69E+09	5
-1937512	-3.7E+07	-0.05371	2.18E+09	6
39630968	-1.7E+07	0.009811	2.54E+09	7
41958792	-1.4E+07	0.046742	2.77E+09	8
18622087	-2E+07	0.054246	2.91E+09	9
-17908297	-2.1E+07	0.051252	2.99E+09	10

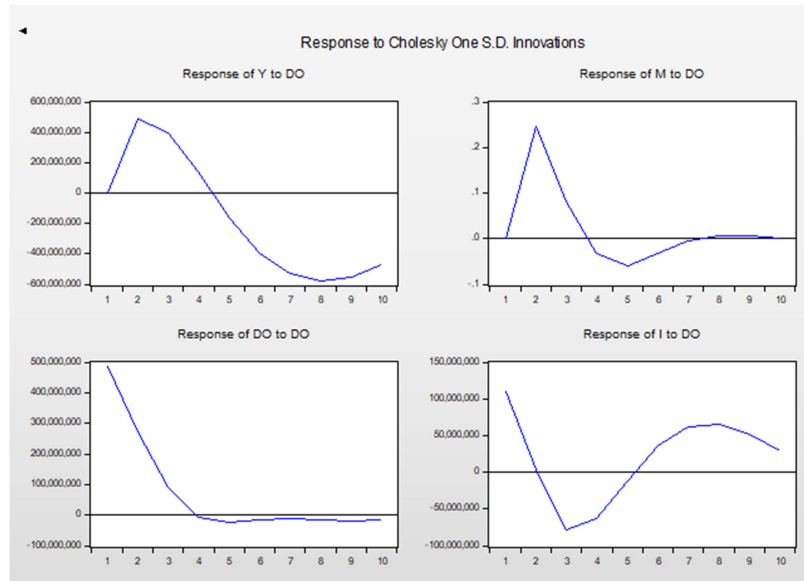
المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على برنامج (EViews)

يلاحظ من لجدول لسبق رقم (١٥) والشكل لسبق رقم (٣) وأدناه ومن خلال الرسمة

خلال الرسمة بداية في أول السنة حدوث صدمة بمقدار لحراف معياري واحد تكون لصدمة =

صدمة = ٠ ، ثم تتجه بشكل سالب مكونة صدمات سلبية ونلاحظ في سنة الخامسة أكبر صدمة صدمة سلبية لمتغير Y اما المساعدات الإنمائية نجد بأنه صدمات إيجابية تكون في أعلى مستوى في السنة الأولى ، بينما السنة السادسة نجد صدمات سلبية، أما بالنسبة للديون الخارجية فإن حدوث صدمة بمقدار لحواف معياري يؤدي إلى احداث صدمات سلبية في الثلاث سنوات الأولى وأكبر مستوى لها في السنة الأولى ، بينما بقية السنوات صدمات سلبية وتكون عند أكبر مستوى لها في السنة الرابعة بالنسبة لحدوث صدمة بمقدار لحواف لحواف معياري واحد في الاستثمار نجد إحداث صدمات سلبية في أغلب السنوات أكبرها في السنة الأولى ومن السنة السابعة حتى التاسعة تجد صدمات إيجابية أكبرها في السنة الثامنة.

٣- لسلوك الحركي باعتماد اسلوب دوال استجابة النبضات على مدى عشر سنوات مقبلة للمتغير ODA: والتي يضح من جدول رقم (١٦) وشكل رقم (٤) :



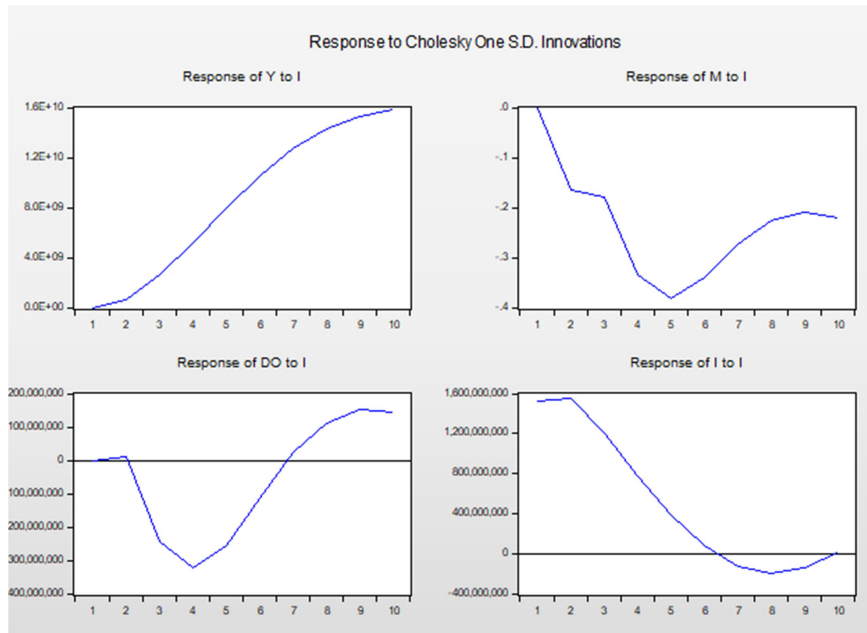
FDI	ODA	RM	Y	Period
1.09E+08	4.85E+08	0	0	1
2880870	2.74E+08	0.245824	4.87E+08	2
-78501150	89858663	0.081859	3.95E+08	3
-63901052	-8701800	-0.03307	1.37E+08	4
-11176196	-2.4E+07	-0.05981	-1.63E+08	5
36696780	-1.6E+07	-0.03203	-3.95E+08	6
61764581	-1.1E+07	-0.00401	-5.33E+08	7
64452334	-1.4E+07	0.006666	-5.79E+08	8
51403603	-1.8E+07	0.004964	-5.51E+08	9
29798022	-1.8E+07	0.000702	-4.75E+08	10

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على برنامج (EViews)

يلاحظ لجدول لسبق رقم (١٧) والشكل لسبق رقم (٥) بداية في أول السنة حدوث حدوث صدمة بمقدار لحراف معياري واحد تكون لصدمة = ٠.٠ ثم تتجه بشكل سلب مكونة مكونة صدمات سلبية ونلاحظ في سنة الخمسة أكبر صدمة سلبية لمتغير Y اما المساعدات الإنمائية نجد بأنها كذلك نتيجة حدوث صدمة بمقدار لحراف معياري واحد تكون لصدمة = ٠ = ثم في السنتين الثانية والثالثة نجد حدوث صدمات إيجابية ثم يتكون صدمة سلبية من السنة الرابعة حتى السابعة وبعدها نجد لصدمة إيجابية تتمحور حول صفر تكون في أعلى أعلى مستوى في السنة الأولى، بينما السنة السادسة نجد صدمات سلبية. أما بالنسبة للديون للديون لخارجية نجد لصدمة تبدأ إيجابية وأكبرها عند السنة الثالثة، وبعدها تصبح لصدمة لصدمة سلبية وأكبرها عند السنة الرابعة. وبالنسبة لحدوث صدمة بمقدار لحراف معياري

معياري واحد في الاستثمار نجد إحداه صدمات إيجابية في أغلب لسنوات أكبرها في السنة
السنة الثامنة ومن السنة الثالثة حتى لخمسة نجد صدمات سلبية أكبرها في السنة السابعة.

٤- لسلوك الحركي باعتماد اسلوب دوال استجابة النضات على مدى عشر سنوات مقبلة
للمتغير FDI : والتي يتضح من جدول رقم (١٨) وشكل رقم (٦) :



FDI	ODA	RM	Y	Period
1.53E+09	0	0	0	1
1.55E+09	92019 66	- 0.16571	5.67E +08	2
1.21E+09	- 2.42E+08	- 0.1793	2.62E +09	3
7.80E+08	- 3.21E+08	- 0.3348	5.15E +09	4
3.87E+08	- 2.54E+08	- 0.38065	7.92E +09	5
74207361	- 1.13E+08	- 0.34057	1.05E +10	6
- 1.27E+08	21254 113	- 0.27306	1.27E +10	7
- 1.98E+08	1.12E +08	- 0.2253	1.43E +10	8

- 1.46E+08	1.50E +08	- 0.2095	1.53E +10	9
3679653	1.44E +08	- 0.22053	1.59E +10	10

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على برنامج (EViews)

يلاحظ لجدول لسليق رقم (١٩) والشكل لسليق رقم (٧) أن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري في المتغير y يؤدي إلى إحداث صدمات إيجابية لجميع السنوات وأكبرها كالت في السنة الخمسة باستثناء السنة الأولى لصدمة = ٠ ، أما المساعدات الائتمانية فإن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري تؤدي إلى إحداث صدمات سلبية على طول التسع سنوات باستثناء السنة الأولى لصدمة = ٠ ، بينما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري في الديون الخارجية يؤدي إلى إحداث صدمات إيجابية في السنة الثانية وبعدها تبدأ لصدمة لسلبية أكبرها في السنة الرابعة أما بالنسبة لحدوث صدمة في الاستثمار نجد إحداث صدمات إيجابية من بداية السنوات حتى السنة السابعة و تتركز أكبرها في السنة السادسة، وبعدها تبدأ لصدمة لسلبية حتى السنة التاسعة ثم تعود لصدمة إيجابية في السنة العاشرة وتتركز لصدمة لسلبية بشكل أكبر في السنة الخمسة .

٣-٧- تجزئة التبلين : : Variance Decompositions

بعد دراسة الاستجابات الديناميكية التي تبديها المتغيرات المعنية بالدراسة لمخلف لصدمة، واستجابتها لصدمة، نتوجه لتوضيح الأهمية النسبية التي تحتلها كل متغيرة من هذه المتغيرات في تفسير بعضها البعض، وتوضيح كل صدمة في تفسير التقلبات لظرفية للمتغيرات من خلال تفكيك التبلين لهذه المتغيرات.

Variance Decomposition of Y:						
F	DI	ODA	RM	Y	S.E.	Period
0	0	0	0	100	3.81	1
0.	0.39810			99.0554	7.72	
540525	3	0.005966		1	E+09	2
4.	0.25849			94.8832	1.23	
709204	2	0.149095		1	E+10	3
1	0.13790			88.1223	1.73	
1.27493	3	0.464843		2	E+10	4
1	0.08663			80.0358	2.25	
9.0417	6	0.835798		6	E+10	5
2	0.07668			72.0534	2.78	
6.71092	1	1.158985		1	E+10	6
3				65.1075	3.32	
3.41312	0.07976	1.399543		8	E+10	7
3	0.08226			59.6017	3.84	
8.75187	6	1.564148		2	E+10	8
4	0.08041			55.5687	4.34	
2.68008	9	1.67078		3	E+10	9
4	0.07476			52.8554	4.83	
5.33428	6	1.735548		1	E+10	10

Variance
Decomposition Of RM

F	DI	ODA	RM	Y	S.E.	Period
0	0		97.0151	2.98490	2.20	
0.	0.73141			3.96742	2.87	
332367	7	94.96879		1	436	2

0.	0.74508		4.53862	3.00	
661599	3	94.05469	8	1626	3
1.			5.37259	3.03	
859877	0.739	92.02853	5	8407	4
3.			5.98903	3.07	
348338	0.75937	89.90326	2	4951	5
4.	0.75684		6.37594	3.10	
495595	3	88.37162	5	201	6
5.	0.74848		6.66296	3.11	
211105	5	87.37744	8	9625	7
5.	0.74206			3.13	
68006	8	86.59778	6.98009	4039	8
6.	0.73494			3.14	
06607	9	85.7677	7.43128	9713	9
6.	0.72568		8.08885	3.16	
473589	3	84.71188	1	977	10

ويوضح الجدول السابق رقم (٢٠) والشكل السابق رقم (٨) بنتائج نموذج تجزئة التباين المتعلق ب المساعدات الانمائية على مدى عشر سنوات مستقبلية حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في المتغير المذكور تؤدي إلى إحداث تغيرات إيجابية في المتغير نفسه ونجد أن تأثير الصدمات يتناقص، أما بالنسبة للديون الخارجية فإن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لا تؤدي إلى إحداث تغيرات في السنة الأولى ثم تتناقص النسبة بشكل بسيط حتى السنة العاشرة ، وكذلك الدخل نجد أن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري يحدث احداث تغيرات إيجابية تتزايد حتى السنة العاشرة، أما الاستثمار نجد أن انحراف معياري واحد لا يؤدي إلى إحداث أي تغيرات في السنة الأولى، ثم تبدأ التغيرات تتزايد حتى تصل أقصى قيمة عند السنة العاشرة .

Variance Decomposition of ODA:					
F	DI	ODA	RM	Y	Pe
				S.E.	riod
		21.307		0.6875	1.05
0		82	78.00467	02	E+09 1
0		18.639		2.5702	1.29
.005091		65	78.78503	31	E+09 2
3		17.792		2.6183	1.34
.283799		48	76.30541	12	E+09 3
8		16.805		2.5793	1.38
.553979		8	72.06085	71	E+09 4

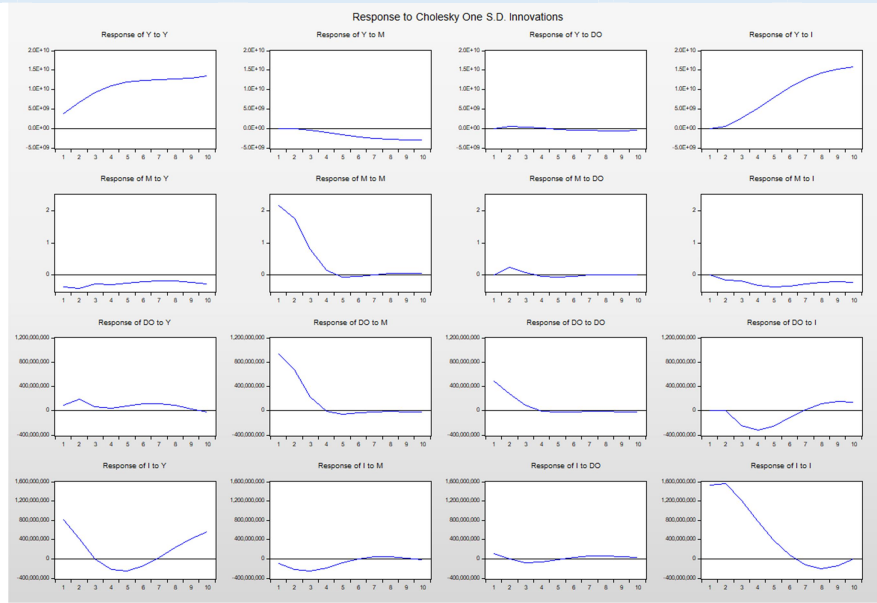
1	16.191		2.8210	1.40	
1.50839	49	69.47903	89	E+09	5
1	15.969		3.5029	1.41	
1.985	56	68.5425	35	E+09	6
1	15.853		4.1999	1.42	
1.9156	45	68.03098	73	E+09	7
1	15.707		4.5068	1.43	
2.41249	59	67.37304	83	E+09	8
1	15.539		4.4939	1.43	
3.36421	19	66.60266	45	E+09	9
1	15.387		4.4791	1.44	
4.22351	55	65.90981	29	E+09	10

ويوضح الجدول السابق رقم (٢١) والشكل السابق رقم (٩) بنتائج نموذج تجزئة التباين المتعلق ب ODM : على مدى عشر سنوات مستقبلية حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في المتغير المذكور تؤدي إلى إحداث تغيرات إيجابية في المتغير نفسه ونجد أن تأثير الصدمات يتناقص، أما المساعدات الإنمائية فإن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لا تؤدي إلى إحداث تغيرات في السنة الأولى ثم تتناقص النسبة حتى السنة العاشرة ، وكذلك الدخل نجد أن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري يحدث أحداث تغيرات إيجابية تتزايد حتى السنة العاشرة، أما الاستثمار نجد أن انحراف معياري لا تؤدي إلى إحداث أي تغيرات في السنة الأولى، ثم تبدأ التغيرات تتزايد حتى تصل أقصى قيمة عند السنة العاشرة.

Variance Decomposition of FD I:

FDI	ODM	MR	Y	S.E.	Period
77.4941	0.3968		21.	1.74	
2	24	0.262305	84675	E+09	1
84.1261	0.2118		14.	2.38	
8	82	0.962806	69914	E+09	2
86.5059	0.2522		11.	2.68	
8	91	1.690522	5512	E+09	3
86.5335	0.2816		11.	2.81	
2	88	2.016333	16846	E+09	4
86.0415	0.2756		11.	2.85	
3	07	2.05606	62681	E+09	5
85.8250	0.2912		11.	2.85	
6	62	2.049315	83436	E+09	6

85.7838	0.3372		11.	2.86	
2	48	2.062888	81605	E+09	7
85.2310	0.3835		12.	2.87	
5	46	2.059467	32594	E+09	8
	0.4059		14.	2.91	
83.4998	06	2.015683	07861	E+09	9
80.5127	0.4015		17.	2.96	
5	2	1.947232	1385	E+09	10



شكل رقم (٨)

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على برنامج (EViews)

ويوضح الجدول السابق رقم (٢٢) والشكل السابق رقم (١٠) نتائج نموذج تجزئة التباين المتعلق بالاستثمار: على مدى عشر سنوات مستقبلية حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في المتغير المذكور تؤدي إلى إحداث تغيرات إيجابية في المتغير نفسه ونجد أن تأثير الصدمات يتناقص، أما المساعدات الإنمائية فإن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري يؤدي إلى إحداث تغيرات إيجابية تتزايد حتى السنة التاسعة ثم تبدأ بالتناقص، وكذلك الدخل نجد أن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري يحدث إحداث تغيرات إيجابية تتناقص حتى السنة الثامنة ثم تبدأ بالتزايد، أما الديون الخارجية نجد أن انحراف معياري يؤدي إلى إحداث تغيرات تتناقص حتى تصل لأدنى قيمة عند السنة العاشرة .

٤- النتائج والتوصيات:

٤-١- النتائج:

استهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر التمويل الخارجي بتعدد مصادره على التنمية المستدامة في الاقلي للصوي، باستخدام بيانات متغيرات محل الدراسة (التنمية المستدامة، تحويلات العاملين في الخارج، الاستثمار الاجنبي، القروض الخارجية، المساعدات الإنمائية) خلال الفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠١٩م، عن طريق:

- ١- اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات العضملة في النموذج
- ٢- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحديد معنوية المتغيرات بالنسبة إلى كل معادلة في النموذج
- ٣- تحديد فترة الإبطاء المثلى والتأكد من استقرار النموذج.
- ٤- استخدام اختبار السببية (Causality Test) بطريقة (Granger) للتأكد من موجود العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة
- ٥- تحليل دالة استجابة النضات (صدمة) وهي من التطبيقات المهمة لنماذج var والتعرف من خلالها على تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ٦- تقدير مكونات التباين Variance Decompositions بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية لصدمة المفسرة للمتغيرات في جمهورية مصر العربية وترتيبها وفق تأثير كل منها.

ولعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- ١- ان العلاقة السببية في اتجاه واحد من التمويل لارجي الى التنمية المستدامة وليس العكس، العكس، وجود علاقة تتجه للعكسية بين كل من القروض الخارجية وتحويلات العاملين من من لارج والمساعدات الإنمائية والتنمية المستدامة، وجود علاقة طردية بين الاستثمار

- الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة وهي علاقة طويل الأجل في الاقتصاد المصري خلال
خلال الفترة المغطاة بالدراسة.
- ٢- إن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في الاستثمار الاجنبي تؤدي إلى إحداث
تغيرات إيجابية.
- ٣- إن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في الديون الخارجية تؤدي إلى إحداث
تغيرات إيجابية.
- ٤- إن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في المساعدات الانمائية تؤدي إلى إحداث
تغيرات إيجابية
- ٥- إن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في التنمية تؤدي إلى إحداث تغيرات
إيجابية.
- ٦- كلفت لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة صف بخاصية بالاستقرار.
- ٧- إن لسياسات الاقتصادية الرشيدة تقضي العمل على توجيه الاستثمارات إلى المجالات
الإنتاجية التي تؤدي إلى تخلي الاقتصاد عن قيود واختلالات قديمة.
- ٨- إن اعتبارات الرشد الأقصى تقضي لحرص على عدم اللجوء الأشكال الاستدانة من
لخارج إلا التنمية لطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة أو بإقامة مشروعات إنتاجية
جديدة تزيد درجة مرونة - الجهاز الإنتاجي.
- ٩- وفي حالة صو من المحتمل أن تؤدي أنشطة الاستثمار الرقمية للشركات الكبرى لدخل البلاد،
إلى إعادة بناء نموذج " الاقتصاد المزدوج " حيث يوجد قطاعان: قطاع أكبر تطورا ومرتبطة
مباشرة بسلسلة القيمة الأجنبية، وقطاع أقل تطورا موجه لسد الاحتياجات المحلية.
- ١٠- إن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصري إن وجدت مع
قلتها لم تسمح بصورة جدية في نقل التكنولوجيا الأجنبية، حيث ظت نسبة لصادرات عالية
التكنولوجيا لصادرات.

١١- تظل مشكلة فجوة التمويل والديون الخارجية بصفة خاصة مشاكل اقتصادية رئيسية في مصر والدول النامية عموماً. كذلك فإن مشكلة الفجوة التمويلية التي تعانيها مصر وخاصة زيادة عجز الميزان التجاري وحجم الديون الخارجية إلى جانب عدم كفاية حجم الاستثمار الإجمالية، لا يعني أن زيادة مساهمة الاستثمار والموارد التمويلية الخارجية قد يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

١٢- نظراً للوضع الحالي للاقتصاد المصري تفيد حسابات المكب والخسارة، بأن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي قد يكون خياراً غير كفء حيث ترتفع التكاليف مع تعويم العملة ومع استمرار الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل.

١٣- إن الهجرة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الأثر التنموي للتحويلات فيما يتعلق بتعزيز الإنتاجية والاستثمار ولطاقات المنتجة، والتحول الهيكلي في مصر يعتمد على تصميم لسياسات التكاملية، وديناميكيات النمو وطبيعة الروابط بين المتغيرات والإطار التنظيمي والمؤسسي لحاكم للتحويلات.

٤-٢- التوصيات:

- ١- العمل على حسن توزيع الثروة بما يضمن زيادة معدلات الادخار.
- ٢- ضرورة الاعتماد على الفئات الاقتصادية لقطاعات المختلفة والاعتماد عليها في تمويل التنمية.
- ٣- تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي لما يصاحبه من مشاكل التبعية وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- ٤- إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، من خلال تخفيض تكاليف تحويل الأموال، وتحسين البيئة الاستثمارية في هذه الدول، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية.

- ٥- تعزيز الانفتاح التجاري ومزيد من الاندماج الاقليمي والدولي، حيث أثبت العديد من الدراسات التطبيقية بوجود علاقة معنوية وموجبة بين درجة الانفتاح التجاري وتنفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٦- تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤثر وفرة وكفاءة البنية التحتية على تكاليف الاستثمار ومن ثم على العائد المتوقع من هذا الاستثمار.
- ٧- تخصيص جزء من المساعدات لتغطية التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة في حالات تطوئ مثل المعونات الغذائية.
- ٨- أن يتجه الصيب الأكبر من هذه المساعدات لتمويل الاستثمارات العامة في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة.
- ٩- الحرص على الاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره محركاً رئيسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ١٠- توجيه لجلب الأكبر من الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشروعات التنموية المحلية ذات الأولوية التي تتطلب مكونة أجنبية مرتقعة لزيادة القدرة الإنتاجية لاقتصادات دول العينة.
- ١١- إصلاح النظام لضريبي هو عمل رئيسي في ضمان تحقيق استدامة الديون الخارجية والدين العام ككل. وقد بدأ بالفعل التحول نحو منظومة ضريبة القيمة المضافة التي تستهدف توسيع القاعدة لضريبية وإعادة توزيع الأعباء لضريبية على الفئات الأكثر قدرة.
- ١٢- تخفيض الإنفاق العام (تدابير قشفية) هو أمر ضروري لاستعادة التوازن في الاقتصاد، ولكن هذا لا ينبغي أن يشمل الاستثمار العام التي هو ضروري للتنمية على المدى المتوسط وطويل.
- ١٣- على الحكومة أن تحد من الاقتراض لخارجي وأن تبحث عن مصادر أخرى لتمويل برامج التنمية.

١٤- أهمية وضع خطة خمسية معلنه للمشروعات المراد تمويلها من الاقتراض الخارجى،
وخطة موازية التنمية الموارد الدولارية التي تتيح السداد، وتحلب لحكومة على درجة
التزامها بتلك الخطة.

١٥- وضع سقف قانونى للاقتراض الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وسقف آخر
لاقتراض البنك المركزى كنسبة من الاحتياطيات.

المقترحات البحثية

١٦- دور الانفاق الحكومى فى تحقق التنمية المستدامة فى مصر باستخدام منهجية ARDL

١٧- أثر تكوين راس المال البشرى على التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى.

٥-المراجع

٥-١-المراجع العربية

- ١- أحمد رشاد الشربيني، ٢٠١٨ نحو إدارة فعالة للاحتياجات الدولية لمصر، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، عدد رقم (٨) يوليو، القاهرة.
- ٢- النابلسي، ت. ر. ص.، وشرايحة، و. ج. (١٩٩٧). أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٤ (رسالة ماجستير). الجامعة الاردنية، عمان
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧. النشرة السنوية للمصريين الذين حصلوا على موافقة للهجرة بالخارج والمصريين الحاصلين على جنسية أخرى.
- ٤- رمزي محمد زكي، (١٩٨١) التمويل الخارجي والاعتماد على الذات: القضايا الجوهرية والدروس المدروسة المستفادة مع إشارة خاصة لمصر، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات) - مصر القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
- ٥- زينة عبلة، (٢٠١٧). التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان.
- ٦- عابد بن عابد العبدلي، (٢٠٠٥) تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية- دراسة تحليلية قياسية- مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر- مصر- السنة ٩- العدد ٢٧.
- ٧- عبد الله شحاتة خطاب، (٢٠١٥) مسار النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري وإمكانية الاستدامة- مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - العدد ٢- المجلد ١٦.
- ٨- عبد السلام أبو قحف، (١٩٩١) اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية.
- ٩- علي عبد الوهاب نجا، (٢٠١٠) محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٩): دراسة تحليلية قياسية- مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية- العدد ١.

- ١٠- عمر صخري، (٢٠٠٥) التحليل الاقتصادي الكلي- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر.
- ١١- الشفيح عيسى (٢٠١٠)، بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من الجوانب القطاعية والتنوعية والدولية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٠)، معهد التخطيط القومي، مارس.
- ١٢- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون (٢٠٠٦) - التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية- كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- ١٣- مجيد علي حسين؛ عفاف عبد الجبار سعيدو (٢٠٠٤) - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة ١- دار وائل للنشر والتوزيع-الأردن.
- ١٤- محمد عبد الحافظ غرس الدين، (١٩٩٧) النمو الاقتصادي في مصر ١٩٨٠-١٩٩٤: دور العوامل الهيكلية-جامعة حلوان- كلية التجارة وإدارة الأعمال المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- العدد ٢.
- ١٥- محمود محمد عبد الحي، (٢٠١٠). تقييم الأداء الاستثماري في مصر، الفصل السادس من تقرير الاقتصاد المصري ٢٠٠٨-٢٠٠٩ " بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية في مصر. معهد التخطيط القومي نوفمبر، (٢٠١٠).
- ١٦- منى عمار الحسيني، (٢٠٠٦)، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري ص٦٣ - كلية التجارة - جامعة الأزهر - مصر)التقارير
- ١٧- البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٥٠، يناير، القاهرة.
- ١٨- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- ١٩- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- ٢٠- صندوق النقد العربي، (٢٠٠٥). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، تحويلات العاملين بالخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة
- ٢١- البنك الدولي، قاعدة البيانات لإحصاءات الدين الخارجي
- ٢٢- تقرير آفاق الاقتصاد العربي - مؤسسة النقد العربي ٢٠١٥.

٥-٢-المراجع الاجنبية

- Abdel-Khalek,(2007),Debt Sustainability Analysis, Cauntry -١
Discussion Paper prepared for a joint UNDP/UNDESA initiative
on defining a more MDG-cosistent debt sustainability
framework,Feb.
- Abutaleb,A,S. ,&Hamad,M.GO,(2012),ptimaiforeignndt for Egybt -٢
Astochastic - EGYPT:Astochastic control approach
.EconomicModelling,29(3) <https://doi.org/10.1016/j.economic>
- Ahour, A. & Ibrahim, D.,2018, Financing the SDGs in Egypt: -٣
Evaluating the Current Practices and Challenges, A Research
Paper Presented to the UNECA's High Level Policy Dialogue on
Development Planning in Africa, HLPD, UNECA and INP, 10-12
July, (2018), Cairo, Egypt.
- EIGouty, A(2018). Public Debt and Economic Growth in Egypt, -٤
Business and Economic Research ISSN 2162-4860 ,Vol. 8, No. 3.
- EL-Mahdy,Adel&Torayeh,Neveen,(2009),Debt Sustainability and -٥
Economic Growth In Egypt,International Journal of Applid
Economic and Quantitative EstudiesVol.6-1.
- Kapingura Forget Mingiri et al,2016, The Relationship between -٦
External Financial Flows and Economic Growth in the Southern
African Development Community (SADC): The Role of
Institutions, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN:
2220-6140) ,Vol. 8, No. 1, February (
- M. Sayed Abou ELSeoud:2014, Do Workers'Remittances Matter -٧
for the Egyptian Economy ? International Journal of Applied
operational Research, Vol.4 No. 1.
- Mazen Hasan Basha, et al, (2016) Measuring the Impact of -٨
External Funding on Economic Growth in Jordan an Econometric
Study for the Period (1997- 2011), Zarqa Journal for Research and
Studies in Humanities Volume 16, No.2.
- Michael P. Todaro and Stephen C.Smith,(2012) Economic -٩
Development, Chapter14: Foreign Finance, Investment, and Aid:
Controversies and Opportunities , I lth Edition, (The Pearson
Series in Economics) -Prentice Hall.

- Muhammad Luqman&Miriajuhaq,(2016),ontiribution of workers,remittances to economic growth in Pakistan,exploring the role of financial sector development,Migration and Development,Vol.1.1. -١٠
- Osuji Casmir and Ozurumba Benedict, (2013) Impact of External Debt Financing on Economic Development in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) vol.4, No.4, -١١
- Paul Appiah-Konadu,(2016),forster shitis junior,The Effect of Foreign Aid on EconomicGrowth in Ghana ,AfricanJournal of Economic Review,Vol.4. -١٢
- Rasha Mostafa Hammam(2010), Determinants of Egypt's Economic Growth For the period 1985-2007 -١٣
- Shahbaz M, Ahmad K, Chaudhary A(2008), Economic Growth and Its Determinants in Pakistan. -١٤
- Sultanuzzaman Md Reza, et al, (2018) The impact of foreign direct investment inflows on economic growth: evidence from Bangladesh, Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 12 Issue 2, January -١٥
- World Bank and IMF, (2016) Review of The Debt Sustainability Framework for Low Income Countries: Proposed Reforms, August 22. -١٦
- World Bank Group (2019), International Debt Statistics (IDS). -١٧
- World Bank, Migration and Development Brief 20 payolas -١٨
- Kalkaska et.al, Global Value Chain Integration and Productivity: The Case of Turkish Manufacturing firms (2019), Working Paper no. 1283, ERF, January. -١٩
- Zakaria, K. Fiscal Decentralization as an Approach to Finance and Achieve SDGs in Africa, A Research Paper Presented to the UNECA's High Level Policy Dialogue on Development Planning in Africa, HLPD, UNECA and INP, 10-12 Cairo, Egypt.
